



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الأولى

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين الواقع في ٢٦ / صفر / ١٤١٦ هجرية الموافق ٢٤ / ٧ / ١٩٩٥ ميلادية .

العدد (١) الجلد (٣٢)

جدول الأعمال

الصفحة

- ١ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة اعتباراً من ٢٢ شباط ١٩٩٥ . ٣
- ٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة دعوة مجلس الأمة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من ٨ / ٦ / ١٩٩٥ ، لإقرار الأمور الواردة فيها . ٤
- ٣ - تلاوة الاجازات والاعتذارات . ٧
- أ . طلب معلرة مقدم من معالي الدكتور جمال ناصر .
- ب . طلب معلرة مقدم من معالي الدكتور رجائي المعشر .

هكذا عند العمل

الصفحة

٧

٦٦

٤ - تلاوة الكتب الواردة : -

١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٦٢٨) تاريخ ٢٠ / ٧ / ١٩٩٥ ، والمتضمن موافقة مجلس النواب على :

مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ مع اجراء التعديل عليه .

(احيل إلى اللجنة القانونية) .

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين الموافق ٢٤ / ٧ / ١٩٩٥ ميلادي ، عقد مجلس الاعيان جلسته الأولى من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة امين عام مجلس الأمة السيد حكيم خير .

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة : لا أحد .
وتغيب بمعللة من الأعضاء السادة :

١ - معالي الدكتور جمال ناصر .

٢ - معالي الدكتور رجائي المعشر .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : لا أحد .

وحضر من الحكومة

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة :

نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .

٥ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٦ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .

٧ - معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

٨ - معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٩ - معالي الدكتور لادر ابو الشعر : وزير العمل .



دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة ،

جدول الأعمال .

السيد الامين العام

١ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة

فض الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة

اعتباراً من ٢٢ شباط ١٩٩٥ .

(هنا وقف الجميع)



مكتبة المجلس

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة (٧٨) من الدستور

نصدر أراءتنا بما هو آت :-

تفرض الدورة العادية لمجلس الأمة اعتباراً من يوم الأربعاء الواقع في ٢٢ شباط سنة ١٩٩٥ .

١٥ / ٢ / ١٩٩٥ .

وزير الداخلية

رئيس الوزراء

٢ - تلاوة الأرادة للملكية السامية المتضمنة دعوة مجلس الأمة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من ٨ / ٦ / ١٩٩٥ ، لإقرار الأمور الواردة فيها .

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٨٢) من الدستور

نصدر أراءتنا بما هو آت :-

يلقى مجلس الأمة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من ٨ / ٦ / ١٩٩٥ من اجل اقرار الأمور التالية :-

١ - أ - قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٧٩ قانون رخص المهن

ب - قانون مؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رخص المهن

٢ - قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٧٣ قانون نقابة الصحفيين .

٣ - أ - قانون مؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ قانون الأحوال الشخصية .

ب - قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون الأحوال الشخصية .

٤ - قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ القانون المدني .

٥ - أ - قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ قانون الضمان الاجتماعي .

ب - قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي .

٦ - مشروع الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠ .

٧ - أ - مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .

ب - قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١٩٩٤ / ٢ / ٥ والمتضمن اضافة الفقرة (ج) الى المادة (١٠) من مشروع قانون العمل .

محضر الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ٢٤ / ٧ / ١٩٩٥ م

٨ - مشروع قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٤ .

٩ - مشروع قانون نقابة الفنانين لسنة ١٩٩٤ .

١٠ - مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ .

١١ - مشروع قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٩٥ .

١٢ - مشروع قانون معدل لقانون سلطة المياه لسنة ١٩٩٥ .

١٣ - مشروع قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥ .

١٤ - مشروع قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥ .

١٥ - مشروع قانون الاستثمار لسنة ١٩٩٥ .

١٦ - مشروع قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٩٥ .

١٧ - مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المدن الصناعية لسنة ١٩٩٥ .

١٨ - مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين لسنة ١٩٩٥ .

١٩ - مشروع قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٩٥ .

٢٠ - مشروع قانون معدل لقانون السير لسنة ١٩٩٥ .

٢١ - مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ .

٢٢ - مشروع قانون مركز الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان لسنة ١٩٩٥ .

٢٣ - الاقتراح المتعلق بتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب .

٢٤ - بحث الاسعار والسياسة التموينية .

٢٥ - بحث القضايا المتعلقة بالحرريات العامة وحقوق المواطنين .

٢٦ - بحث موضوع الملكية الاردنية .

٢٧ - بحث الاسئلة والاقتراحات برغبة المقدمة من السادة النواب .

٢٨ / ٥ / ١٩٩٥

وزير الداخلية

رئيس الوزراء

(هنا جلس الجميع)

محضر الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ٢٤ / ٧ / ١٩٩٥ م

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ
جودت السبول .



السيد جودت السبول : شكراً سيدي
الرئيس .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين ،
وبعد ، ونحن نعيش حالة إنفردت بهائنا
وهاشميتها ونبالتها ، حالة اسلامية انسانية قادها
وكان عنوانها جلالة قائد الوطن الملك الحسين
المفدى .

حالة انتصار لآخرنا في البوسنة الدين
تعرضوا وتعرضوا لأبشع صور الظلم والقتل
والتشريد والمنصرية البغيضة .

فاني اتقدم من دولتكم ومن المجلس
الكرم بالمقترح التالي :

أولاً : الوقوف دقيقة حداد على ارواح
الشهداء في البوسنة وقراءة الفاتحة .

ثانياً : توجيه رسالة تحية وعرفان ودعم

الى مقام جلالة قائد الوطن الذي قاد مسيرة
الخير والدعم لآخرنا في البوسنة ، وأدار
بحكمته وشجاعته حملة الاستنكار لما وقع من
ظلم واعتداءات وحملة التأيد للمستهدفين
بحملة الظلم والمنصرية البغيضة وبخاصة ما
حققه جلالاته من خلال مبادراته التي تبلورت
بالانصال المباشر مع عدد كبير من اخوانه قادة
الدول العربية والاسلامية القادرين على فعل
التأثير في اتخاذ الموقف الداعم والمستنكر لما
حدث .

مع التنبؤ بدور صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن المعظم في هذا الشأن وشكراً
سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكرم على هذين المقترحين ؟

الجميع : موافقون .

السيد جودت السبول : اضافة اذا
سمحت يا سيدي ، اقترح اذا اراد المجلس
الكرم أن يفوض مكتب المجلس برئاسة دولتكم
في صياغة ما اقترحت وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكرم على ذلك .

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ،
ونقف حداداً لتلاوة الفاتحة على ارواح شهداء
البوسنة والهرسك .

(هنا وقف الجميع لتلاوة الفاتحة)

السيد الأمين العام :

٣ - الاجازات والاعتذارات

أ . طلب معذرة مقدم من معالي
الدكتور جمال ناصر .

ب . طلب معذرة مقدم من معالي
الدكتور رجائي المعشر .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكرم على معذرة اصحاب المعالي السادة
الاعضاء ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٤ - تلاوة الكتب الواردة : -

١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب
رقم (١٦٢٨) تاريخ ٢٠ / ٧ /
١٩٩٥ ، والمتضمن موافقة مجلس
النواب على : -

مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣
مع اجراء التعديل عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٧ / ١٦٢٨

التاريخ : ٢٠ / ٧ / ١٩٩٥ م

دولي رئيس مجلس الأعيان

قرر مجلس النواب الثاني عشر في

جلساته التالية : -

الثانية المنعقدة بتاريخ ١٤ / ٦ / ١٩٩٥

الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٩٥

الرابعة المنعقدة بتاريخ ٢١ / ٦ / ١٩٩٥

الخامسة المنعقدة بتاريخ ٢٥ / ٦ / ١٩٩٥

السادسة المنعقدة بتاريخ ٢ / ٧ / ١٩٩٥

الثامنة المنعقدة بتاريخ ٥ / ٧ / ١٩٩٥

التاسعة المنعقدة بتاريخ ٩ / ٧ / ١٩٩٥

العاشر المنعقدة بتاريخ ١٦ / ٧ / ١٩٩٥

الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩٩٥

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة

العادية الثانية الموافقة على مشروع قانون العمل

لسنة ١٩٩٣ ، كما ورد من الحكومة مع الاجراء

بعض التعديلات عليه ، أرفع لدولتكم أربعين

نسخة من مشروع القانون المذكور لعرضه على

مجلسكم الكريم لإجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

م . سعد هائل السروور

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكرم على إحالة الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

(هذا هو نص مشروع قانون العمل رقم

(لسنة ١٩٩٣ كما أقره مجلس النواب

وكما أحالة المجلس الى لجنته القانونية)

مجلس الأعيان

مشروع قانون العمل رقم ()

لسنة ١٩٩٣

كما أقره مجلس النواب

الفصل الأول

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون العمل لسنة ١٩٩٣) ويعمل به بعد مرور ستين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة	وزارة العمل
الوزير	وزير العمل
الأمين العام	الأمين العام للوزارة
صاحب العمل	كل شخص طبيعي أو معنوي يستخدم بأي صفة كانت شخصاً أو أكثر مقابل أجر .
الهيئة	الجهة التي تمثل أصحاب العمل
العامل	كل شخص ذكر أو أنثى يؤدي عملاً لقاء أجر ويكون تابعاً لصاحب العمل وتحت إمرته ويشمل ذلك الأحداث ومن كان قيد التجربة أو التأهيل .
العمل	كل جهد بشري فكري أو جسماني يبذل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي .
العمل العرضي	العمل الذي تستدعيه ظروف طارئة ولا تزيد مدة إيجازه على ثلاثة أشهر .
العمل المؤقت	العمل الذي تقتضي طبيعته إيجازه مدة محدودة .
العمل الموسمي	العمل في مواسم محدودة من كل سنة ولا تزيد مدته على ستة أشهر .
الأجر	كل ما يستحقه العامل لقاء عمله من نقداً أو عيناً مضافاً إليه سنائر الاستحقاقات الأخرى أي كان نوعها إذا نص القانون أو عقد العمل أو النظام أو استقر التعامل على دفعها باستثناء الأجر المستحق عن العمل الإضافي .

الحدث	كل شخص ذكر أو أنثى بلغ السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة .
المؤسسة	الجهة التي تقدم خدمات أو تعمل في إنتاج السلع أو توزيعها .
المرجع الطبي	الطبيب المعتمد أو اللجنة الطبية المعتمدة من الوزير .
المرض المهني	الاصابة بأحد الأمراض المهنية في الجدول رقم (١) أكو الاصابة بأي من الاصابات المهنية المبينة في الجدول رقم (٢) الملحقين بهذا القانون .
اصابة العمل	اصابة العامل نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ويعتبر في حكم ذلك الحادث ما يقع للعامل أثناء ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه .
المستحق	المتنفع أو المتنفعون من عائلة العامل المنصوص عليهم في قانون الضمان الاجتماعي المعمول به .

النقابة	تنظيم مهني عمالي يشكل وفق أحكام هذا القانون .
الهيئة الإدارية	الهيئة الإدارية للنقابة .
النزاع العمالي	كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال أو النقابة وبين صاحب العمل أو الجمعية
عقد العمل الجماعي	اتفاق خطي تنظم بمقتضاه شروط العمل بين صاحب العمل أو الهيئة من جهة ومجموعة عمال أو النقابة من جهة أخرى .

المادة ٣ - تطبيق أحكام هذا القانون على جميع العمال وأصحاب العمل باستثناء :

- أ - الموظفون العامون وموظفي البلديات .
- ب - أفراد عائلة صاحب العمل الذين يعملون في مشاريعه دون أجر .
- ج - خدم المنازل وبساتينها وطهايتها ومن في حكمهم .
- د - عمال الزراعة ما عدا الذين يقرر مجلس الوزراء شمولهم بأحكام هذا القانون بتنسيب الوزير .

المادة ٤ - أ - لا تؤثر أحكام هذا القانون على أي حق من الحقوق التي يمنحها للعامل أي قانون آخر أو عقد عمل أو اتفاق أو قرار إذا كان أي منها يرتب للعامل حقوقاً أفضل من الحقوق المقررة له بموجب أحكام هذا القانون .

ب - يعتبر باطلاً كل شرط في عقد أو اتفاق سواء أبرم قبل هذا القانون أو بعده يتناول بموجبه أي عامل عن أي حق من الحقوق التي يمنحها أيها هذا القانون .

محضر الجلسة الأولى

المادة ٦ - يترتب على كل من يتولى مهام التفتيش أن يوقع تصريحاً مشفوعاً بالقسم بأن يؤدي عمله بأمانة وإخلاص وأن لا يفشي الأسرار التي يطلع عليها بحكم عمله .

المادة ٧ - تحدد مؤهلات مفتشي العمل ومهامهم وصلاحياتهم ومكافآتهم والتراتبات صاحب العمل تجاههم بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

أ - أن يرسل إشعاراً إلى الوزارة أو إلى أي من مديرياتها في منطقة العمل يتضمن عدد العمال لديه وموقع عمل كل منهم وطبيعة عمله وتاريخ مباشرته العمل والأجر وذلك في الشهر الأول من كل سنة .

ب - ان يحتفظ في مؤسسته بالسجلات الواجب عليه الاحتفاظ بها بما في ذلك سجلات العمال والتدريين منهم .

المادة ٩ - أ - يمارس مفتش العمل أثناء قيامه بوظيفته الصلاحيات المخولة لأفراد الضابطة العدلية بموجب قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به ويعمل بالضبط الذي ينظمه في حدود وظيفته حتى يثبت غير ذلك .

ب - للمفتش الطلب إلى صاحب العمل إزالة المخالفة خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ إبلاغه الدار خطياً بذلك وفي حالة تخلفه فللوزير أن يحيله إلى المحكمة .

قالا له ^{وهم} الحكماء على المخالف بمقوية لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على خمسمائة دينار ولا يجوز تخفيض الترامة عن حدهما الأدنى لأي سبب من

[illegible][illegible]

المادة ١٠ - أ - تنشأ الوزارة لمديريات التشغيل والتوجيه المهني ويحدد الوزير بموجب تعليمات يصدرها مهام هذه المديريات .

ب - يجوز إنشاء مكاتب خاصة للتشغيل بترخيص من الوزير وتحديد شروط إنشاء هذه المكاتب وأهدافها ومهامها وطريقة ادارتها وكيفية إشراف الوزارة عليها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية ، وللوزير أن يحدد البندل الذي تتقاضاه هذه المكاتب مقابل خدماتها .

المادة ١١ - لا يجوز لغير مديريات التشغيل العامة ومكاتب التشغيل الخاصة المرخصة القيام بأعمال الوساطة بتشغيل أو تسهيل العمال في داخل المملكة وخارجها ، وللوزير إغلاق المحل المخالف لأحكام هذه المادة وإحالة إلى المحكمة ومعاقب كل من يخالف أحكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن مئتي دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً أو بكليتا العقوبتين وأقال أي محل يستعمل لهذه الغاية ومصادرة موجوداتها المتعلقة بفرض التشغيل .

المادة ١٢ - أ - لا يجوز استخدام أي عامل غير أردني إلا بموافقة الوزير أو من يفوضه شريطة أن يتطلب العمل خبرة وكفاءة غير متوفرة لدى العمال الأردنيين أو كان العدد المتوفر منهم لا يفي بالحاجة وتعطى الأولوية للمخراء والفنيين والعمال والعرب .

ب - يجب ان يحصل العامل غير الاردني على التصريح عمل من الوزير أو من يفوضه قبل استقدامه أو استخدامه ولا يجوز أن تزيد مدة التصريح على سنة واحدة قابلة للتجديد .

ج - يستوفي الوزارة من صاحب العمل رسماً مقابل صرف تصريح العمل لكي عامل غير أردني أو أجنبيته ويعتبر هذا الرسم إيراداً للخرينة ويحدد مقدار هذا الرسم بموجب نظام .

١٠ - يعاقب صاحب العمل أو مدير المؤسسة حسب مقتضى الحال بفرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار عن كل شهر أو الجزء من الشهر عن كل عامل غير أردني يستخدم بصورة تخالف أحكام هذا القانون ولا يجوز تخفيض الفرامة عن حدتها الأدنى في أي حالة من الحالات أو لأي سبب من الأسباب .

کتابخانه

هـ - يصدر الوزير قراراً بتفسير العامل المخالف لاحكام هذه المادة إلى خارج المملكة على لفقة صاحب العمل أو مدير المؤسسة ويتم تنفيذ هذا القرار من قبل السلطات المختصة .

المادة ١٣ - على صاحب العمل الذي يستخدم خمسين عاملاً أو أكثر وتسمح طبيعة عمله باستخدام العمال المعوقين الذين تم تأهيلهم مهنياً بواسطة برامج وتربيتات ومعاهد التأهيل المهني للمعوقين التي اعتمدها الوزارة أو انشأتها بالتعاون مع المؤسسات الرسمية أو الخاصة أن يستخدم من أولئك العمال عدداً لا يقل عن ٢٪ . اثنين بالمائة ٩ من مجموع عماله وأن يرسل إلى الوزارة بياناً يحدد فيه الأعمال التي يشغلها المعوقون الذين تم تأهيلهم مهنياً وأجر كل منهم .

المادة ١٤ - إذا أصيب عامل إصابة نتج عنها عجز دائم جزئي لا يمنعه من أداء عمل غير عمله الذي كان يقوم به وجب على صاحب العمل تشغيله في عمل آخر يناسب حالته إذا وجد مثل هذا العمل وبالأجر المخصص لذلك ، على أن تحسب حقوقه المالية عن المدة السابقة لاصابته على اساس اجره الاخير قبل الإصابة .

الفصل الرابع

عقد العمل الفردي

المادة ١٥ - أ - عقد العمل هو : اتفاق بين صاحب عمل وعامل يلتزم بموجبه العامل بأن يعمل شخصياً لمصلحة العمل وتحت إدارته وإشرافه مقابل أجر يلتزم بأداؤه سواء كان عقد العمل لمدة محدودة أو غير محدودة أو لإيجاز عمل معين .

ب - ينظم عقد العمل باللغة العربية وعلى نسختين على الأقل يحتفظ كل من الطرفين بنسخة منه ، ويجوز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الالابات القانونية إذا لم يحرر العقد كتابه .

ج - يعتبر العامل المعين لمدة غير محدودة بأنه مستمراً بعمله إلى أن تنتهي خدمته بموجب أحكامها القانون أما في الحالات التي يستخدم فيها العامل لمدة محدودة فيعتبر أنه مستمر في عمله خلال تلك المدة .

د - إذا كان عقد العمل لمدة محدودة فإنه ينتهي من تلقاء نفسه بانتهاء مدته فإذا استمر

طرفاه في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر ذلك تجديداً له لمدة غير محدودة وذلك من بداية الاستخدام .

هـ - يعتبر العامل الذي يستخدم بالنظام القطعة في محل العمل أو الذي يقوم بسلسلة من الأعمال بالقطعة انه عامل لمدة غير محدودة .

و - ١ - لعمال المقاول الذين يشتغلون في تنفيذ مقاوله ان يطالبوا صاحب العمل مباشرة ما يستحق لهم على المقاول وذلك في حدود ما يستحق للمقاول على صاحب العمل وقت رفع الدعوى .

٢ - ولعمال المقاول الفرعي ايضاً رفع دعوى مباشرة قبل كل من المقاول الأصلي وصاحب العمل في حدود المستحق على صاحب العمل للمقاول الأصلي والمستحق على المقاول الأصلي للمقاول الفرعي وقت رفع الدعوى .

٣ - للعمال المذكورين في الفقرتين السابقتين أن يستوفوا حقوقهم بالإمتياز على المبالغ المستحق للمقاول الأصلي أو المقاول الفرعي ويستوفون حقوقهم عند تراحمهم بنسبة حق مكل منهم .

المادة ١٦ - يبقى عقد العمل معمولاً به بغض النظر عن تغيير صاحب العمل بسبب بيع المؤسسة أو دمجها أو انتقالها بطريق الإرث أو لأي سبب من الاسباب ويظل صاحب العمل الأصلي والجديد مسؤولين بالتضامن مدة ستة أشهر عن تنفيذ الالتزامات الناجمة عن عقد العمل والمستحقة الأداء قبل تاريخ التغيير. وأما بعد انقضاء تلك المدة فيتحمل صاحب العمل الجديد المسؤولية وحده .

المادة ١٧ - لا يلزم العامل بالقيام بعمل يختلف اختلافاً كبيراً عن طبيعة العمل المتفق عليه في عقد العمل إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك منعاً لوقوع حادث أو لإصلاح ما نجم عنه أو في حالة القوة القاهرة وفي الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون على أن يكون ذلك في حدود طاقته وفي حدود الطرف الذي اقتضى هذا العمل .

المادة ١٨ - لا يلزم العامل بالعمل في مكان غير المكان المخصص لعمله إذا أدى ذلك إلى تغيير مكان إقامته ما لم يرد نص صريح بجبر ذلك في عقد العمل .

المادة ١٩ - على العامل :

أ - تادية العمل بنفسه وأن يبدل في تأديته حماية الشخص العادي وأن يلتزم بأوامر صاحب العمل المتعلقة بتنفيذ العمل المتفق عليه وذلك ضمن الحدود التي لا تعرضه للخطر أو تخالف أحكام القوانين المعمول بها أو الآداب العامة .

مكتبة العدل

ب - المحافظة على أسرار صاحب العمل الصناعية والتجارية وإن لا يقضيها بأي صورة من الصور ولو بعد انقضاء عقد العمل وفقاً لم يقتضيه الاتفاق أو العرف .

ج - الحرص على حفظ الأشياء المسلمة إليه لتأدية العمل ومنها أدوات العمل والمواد وسائر اللوازم الخاصة بعمله .

د - الخضوع للفحوصات الطبية اللازمة التي تقتضي طبيعة العمل ضرورة إجرائها قبل الالتحاق بالعمل أو بعد ذلك للتحقق من خلوه من الأمراض المهنية والسارية .

المادة ٢٠ - أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة إذا توصل العامل إلى اختراع جديد فليس لصاحب العمل أي حق في هذا الاختراع ولو كان العامل قد استنبطه أثناء عمله على أن تعطى الأولوية في شراء هذا الاختراع لصاحب العمل .

ب - إذا كانت طبيعة الأعمال التي عهد بها إلى العامل تقتضي منه تخصيص جهده في الاختراع للعامل أن يشارك في الحقوق المتعلقة بالاختراع بنسبة لا تزيد على (٥٠ ٪) خمسين بالمائة منها ويراعى في تقدير هذه النسبة مقدار الجهد العلمي والمادة الذي قدمه العامل والمواد والأدوات والمنشآت وسائر التسهيلات التي قدمها صاحب العمل .

المادة ٢١ - ينتهي عقد العمل في أي من الحالات التالية :

أ - إذا اتفق الطرفان على إنهائه .

ب - إذا انتهت مدة عقد العمل أو انتهى العمل نفسه .

ج - إذا توفي العامل أو أقره مرض أو عجز عن العمل وثبت ذلك بتقرير طبي صادر عن المرجع الطبي .

المادة ٢٢ - لا ينتهي عقد العمل بسبب وفاة صاحب العمل إلا إذا روعي في العقد شخصية صاحب العمل .

المادة ٢٣ - أ - إذا رغب أحد الطرفين في إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة فيرتب عليه إشعار الطرف الآخر خطياً برغبته في إنهاء العقد قبل شهر واحد على الأقل ولا يجوز سحب الإشعار إلا بموافقة الطرفين .

ب - يبقى عقد العمل ساري المفعول طوال مدة الإشعار وتعتبر مدة الإشعار من مدة الخدمة .

ج - إذا كان الإشعار من طرف صاحب العمل فله أن يعطي العامل من العمل خلال مدته وله أن يشغله إلا في الأيام السبعة الأخيرة منها ويستحق العامل أجره عن مدة الإشعار في جميع هذه الأحوال .

د - إذا كان الإشعار من طرف العامل وترك العمل قبل انقضاء مدة الإشعار فلا يستحق أجراً عن فترة تركه العمل وعليه تعويض صاحب العمل عن تلك الفترة بما يعادل أجره عنها .

المادة ٢٤ - مع مراعاة ما ورد في المادة (٣١) من هذا القانون لا يجوز فصل العامل أو اتخاذ أي إجراء تأديبي بحقه لأسباب تتعلق بالنشاطات النقابية أو بالشكاوى والمطالبات التي تقدم بها العامل إلى الجهات المختصة والمتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون عليه .

المادة ٢٥ - أ - إذا تبين للمحكمة المختصة في دعوى إقامتها العامل خلال ستين يوماً من تاريخ فصله أن الفصل كان تعسفياً تصدر المحكمة حكماً بإعادة العامل إلى عمله الأصلي أو تقضي بدفع تعويض له بالإضافة إلى بدل الإشعار واستحقاقاته الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون ويكون مقدار هذا التعويض راتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته لدى صاحب العمل وإذا قلت خدمته عن ست فيكون التعويض أجره ستة أشهر .

ب - بحسب التعويض المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة بحساب آخر أجر تقاضاه العامل .

ج - يسري اجر العامل من تاريخ فصله إلى حين اعادته أو قبضه التعويض المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين .

د - يجب أن تفصل المحكمة في الدعوى خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ قيد الدعوى في قلم المحكمة .

المادة ٢٦ - أ - إذا ألهى صاحب العمل عقد العمل المحدد المدة قبل انتهاء مدته أو انتهاء العامل لأحد الأسباب الواردة في المادة (٢٩) من هذا القانون يحق للعامل استيفاء جميع الحقوق والمزايا التي يمنح عليه العقد كما يستحق الأجور التي يستحق حتى انتهاء المدة المتبقية من العقد ما لم يكن إنهاء العقد فصلاً بموجب المادة (٢٨) من هذا القانون .

ب - إذا كان إنهاء العقد المحدد المدة صادراً عن العامل في غير الحالات المنصوص عليها

محكمة العمل

في المادة (٢٩) من هذا القانون جاز لصاحب العمل مطالبته بما يشأ عن هذا الإنهاء من عطل وضرب يعود تقديره إلى المحكمة المختصة على أن لا يتجاوز مبلغ ما يحكم به على العامل أجر نصف شهر عن كل شهر من المدة المتبقية من العقد .

المادة ٢٧ - أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العامل أو توجيه إشعار إليه لانتهاء خدمته في أي من الحالات التالية :

١ - المرأة العاملة الحامل ابتداء من الشهر الخامس من حملها أو خلال إجازة الأمومة .

٢ - العامل المكلف بخدمة العلم أو الخدمة الاحتياطية في أثناء قيامه بتلك الخدمة .

٣ - العامل في أثناء إجازته السنوية أو المرضية أو الإجازة الممنوحة له لأغراض الثقافة العمالية أو في أثناء إجازته المتفق عليها بين الطرفين للاتحاق بمعهد أو كلية أو جامعة معترف بها .

٤ - العامل الذي يتفرغ للعمل النقابي وفق أحكام هذا القانون .

ب - يصبح صاحب العمل في حل من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة إذا استخدم العامل لدى صاحب عمل آخر خلال أي من المدد المنصوص عليها في تلك الفقرة .

المادة ٢٨ - لصاحب العمل فصل العامل دون إشعار وذلك في أي من الحالات التالية :

أ - إذا التحل العامل شخصية أو هوية غيره أو قدم شهادات أو وثائق مزورة بقصد جلب المنفعة لنفسه أو الأضرار بغيره .

ب - إذا لم يقم العامل بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليه بموجب عقد العمل .

ج - إذا ارتكب العامل خطأ نشأ عنه خسارة مادية جسيمة لصاحب العمل بشرط أن يبلغ صاحب العمل الجهة أو الجهات المختصة بالحادث خلال خمسة أيام من وقت علمه بوقوعه .

د - إذا خالف العامل النظام الداخلي للمؤسسة بما في ذلك شروط سلامة العمل والعمال رغم النذارة كتابة مرتين .

هـ - إذا تغيب العامل دون سبب مشرّع أكثر من عشرين يوماً متقطعة خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متتالية حتى أن يسبق الفصل النذار

كتاني يرسل بالبريد المسجل على عنوانه وينشر في إحدى الصحف اليومية المحلية مرة واحدة .

و - إذا أفشى العامل الأسرار الخاصة بالعمل .

ز - إذا ادّين العامل بحكم قضائي اكتسب الدرجة القطعية بجندحة أو جناية ماسة بالشرف والأخلاق العامة .

ح - إذا وجد أثناء العمل في حالة سكر بين أو متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة أو مؤثر عقلي أو ارتكب عملاً مخالفاً بالأداب في مكان العمل .

ط - إذا اعتدى العامل على صاحب العمل أو المدير المسؤول أو أحد رؤسائه أو أي عامل أو على أي شخص آخر أثناء العمل أو بسببه وذلك بالضرب أو التحقير .

المادة ٢٩ - يحق للعامل أن يترك العمل دون إشعار مع احتفاظه بحقوقه القانونية عن انتهاء الخدمة وما يترتب له من تعويضات عطل وضرب وذلك في أي من الحالات التالية :

أ - استخدامه في عمل يختلف في نوعه اختلافاً يبدأ عن العمل الذي اتفق على استخدامه فيه بمقتضى عقد العمل على أن تراعى في ذلك أحكام المادة (١٧) من هذا القانون .

ب - استخدامه بصورة تدعو إلى تشهير محل إقامته الدائم إلا إذا نص في العقد على جواز ذلك .

ج - نقله إلى عمل آخر في درجة أدنى من العمل الذي اتفق على استخدامه فيه .

د - تخفيض أجره ، على أن تراعى أحكام المادة ١٤) من هذا القانون .

هـ - إذا ثبت بتقرير طبي صادر عن مرجع طبي إن استمراره في العمل من شأنه تهديد صحته .

و - إذا اعتدى صاحب العمل أو من يمثله عليه في أثناء العمل أو بسببه وذلك بالضرب أو التحقير .

ز - إذا تخلف صاحب العمل عن تنفيذ أي حكم من أحكام هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضى شريعة أن يكون قد تلقى إشعاراً من جهة مختصة في الوزارة تطلب فيه التظلم بتلك الأحكام .

مكتبة الأعيان

المادة ٣٠ - على صاحب العمل ان يعطي للعامل عند انتهاء خدمته بناء على طلبه ذلك شهادة خدمة يذكر فيها اسم العامل ونوع عمله وتاريخ التحاقه بالخدمة وتاريخ انتهاء الخدمة كما يلزم صاحب العمل برد ما أودعه العامل لديه من أوراق أو شهادات أو أدوات .

المادة ٣١ - أ - يجوز لصاحب العمل إنهاء عقود العمل غير محدودة المدة ، كلها أو بعضها ، أو تعليقها ، إذا اقتضت ظروف اقتصادية أو فنية هذا الإنهاء أو التعليق ، كتقليص حجم العمل ، أو استبدال نظام الإنتاج بآخر ، أو التوقف نهائياً عن العمل شريطة إشعار الوزارة بذلك .

ب - لوزير العمل تشكيل لجنة من أطراف الانتاج الثلاث للتحقق من سلامة الاجراءات .

ج - يتمتع العمال الذين أنهت خدماتهم وفقاً للفقرة (أ ، ب) من هذه المادة بالعودة إلى العمل خلال سنة من تاريخ تركهم العمل إذا عاد العمل إلى طبيعته وأمكن استخدامهم لدى صاحب العمل .

المادة ٣٢ - مع مراعاة أحكام المادة (٢٨) من هذا القانون يحق للعامل الذي يعمل لمدة غير محدودة ولا يخضع لاحكام قانون الضمان الاجتماعي وتنتهي خدمته لأي سبب من الاسباب الحصول على مكافأة نهاية الخدمة بمعدل أجر شهر عن كل سنة من خدمته الفعلية ويعطى عن كسور السنة مكافأة نسبية وتحتسب المكافأة على أساس آخر أجر تقاضاه خلال مدة استخدامه أما إذا كان الأجر كله أو بعضه يحسب على أساس العمولة أو القطعة فيعتمد لحساب المكافأة المتوسط الشهري لما تقاضاه العامل فعلاً خلال الاثني عشر شهراً السابقة لانتهاء خدمته وإذا لم تبلغ خدمته هذا الحد فالمتوسط الشهري لمجموع خدمته وتعتبر الفواصل التي تقع بين عمل وآخر ولا تزيد على شهر كأنها مدة استخدام متصلة عند حساب المكافأة .

المادة ٣٣ - أ - بالإضافة إلى مكافأة نهاية الخدمة يحق للعامل الخاضع لأنظمة خاصة للمؤسسة التي يعمل فيها تتعلق بصناديق الادخار أو التوفير أو التقاعد أو أي صندوق آخر مماثل الحصول على جميع الاستحقاقات المبنية له بموجب هذا الأنظمة في حالة انتهاء الخدمة .

ب - تعتمد الأنظمة الخاصة بالصناديق المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة من قبل الوزير .

المادة ٣٤ - إذا توفي العامل تؤول إلى ورثته الشرعيين جميع حقوقه في مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها في هذا القانون كما لو تم إنهاء خدماته من صاحب العمل وذلك بالإضافة إلى حقوقه في أي من الصناديق المنصوص عليها في المادة (٣٣) من هذا القانون .

المادة ٣٥ - أ - لصاحب العمل استخدام أي عامل قيد التجربة وذلك للتحقق من كفاءته وإمكاناته للقيام بالعمل المطلوب ويشترط في ذلك أن لا تزيد مدة التجربة في أي حالة من الحالات على ثلاثة أشهر وأن لا يقل أجر العامل قيد التجربة عن الحد الأدنى المقرر للاجور .

ب - يحق لصاحب العمل إنهاء استخدام العامل تحت التجربة دون اشعار أو مكافأة خلال مدة التجربة .

ج - إذا استمر العامل في عمله بعد انتهاء مدة التجربة اعتبر العقد عقد عمل ولمدة غير محدودة وتحسب مدة التجربة ضمن مدة خدمة العامل لدى صاحب العمل .

الفصل الخامس

عقد التدريب المهني

المادة ٣٦ - أ - يجب ان يكون عقد التدريب المهني خطياً بين العامل وصاحب العمل وأن يكون المدرب حائزاً على المؤهلات والخبرات الكافية في المهنة أو الحرفة المراد تدريب العامل فيها كما يجب ان تتوفر في المؤسسة نفسها الشروط المناسبة للتدريب .

ب - ينظم عقد التدريب وفق النموذج والشروط التي تحددها مؤسسة التدريب المهني بموجب تعليمات تصدرها لهذا الغرض وتُنشر في الجريدة الرسمية ويعطى العقد من رملوم الطوابع .

ج - يتولى المدرب الذي اتم الثامنة عشرة من العمر التعاقد بنفسه وأما إذا كان حدثاً فينوب عنه وليه أو وصيه .

المادة ٣٧ - أ - يحدد في عقد التدريب ومدته ومراحله المتعاقبة والأجور المستحقة للمتدرب في كل مرحلة ويجب أن لا يقل الأجر في المرحلة الأخيرة عن الحد الأدنى للأجر المغطى لعمل مماثل وأن لا يكون تخفيضه بحال من الأحوال على أساس القطعة أو الانتاج وينظم التدريب وفق البرامج التي تحددها مؤسسة التدريب المهني بتعليمات تصدرها لهذا الغرض وتُنشر في الجريدة الرسمية .

مكافأة العمل

المادة ٣٨ - يجوز انتهاء عقد التدريب بناء على طلب أحد الفريقين في أي من الحالات التالية :

- أ - إذا ارتكب أحدهما أي مخالفة لأحكام هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه .
- ب - إذا لم يتم أحدهما بواجباته وفقاً لشروط العقد المبرم بينهما .
- ج - إذا استحالت تنفيذ شروط العقد لأسباب خارجة عن إرادة أحد الفريقين .
- د - إذا نقل صاحب العمل مكان التدريب المحدد في العقد إلى مكان آخر يشكل الانتقال إليه صعوبة على المتدرب أو يضر بمصلحته ولا يجوز له أن يحتج بهذا السبب بعد مضي شهر واحد على نقله إلى مكان التدريب الجديد .

هـ - إذا كان استمرار المتدرب في العمل يهدد سلامته أو صحته وثبت ذلك بتقرير مفقش العمل أو تقرير طبي صادر عن لجنة طبية معتمدة .

الفصل السادس عقد العمل الجماعي

المادة ٣٩ - ينظم عقد العمل الجماعي على ثلاث نسخ أصلية على الأقل ويحتفظ كل طرف بنسخة منه وتودع النسخة الثالثة لدى الوزارة لتسجيلها في سجل خاص ، ويكون عقد العمل الجماعي ملزماً من التاريخ المحدد فيه وفي حالة عدم تحديد التاريخ فمن تاريخ تسجيله في الوزارة .

المادة ٤٠ - يكون عقد العمل الجماعي لمدة معينة أو غير معينة فإذا عقد لمدة معينة فلا يجوز أن يتجاوز استثنى وإذا عقد لمدة غير معينة ومضى على تنفيذه سنتان على الأقل فيكون لكل من طرفي العقد حق إنهائه بموجب إشعار يبلغ إلى الطرف الآخر قبل شهر على الأقل من تاريخ الإنهاء ويبلغ الوزارة بنسخة عن هذا الإشعار .

المادة ٤١ - أ - إذا انتهى عقد العمل الجماعي بانتهاء أجله أو بإنهائه من قبل أحد الطرفين وفقاً لأحكام المادة (٤٠) من هذا القانون وكانت هناك مفاوضات لتجديده أو تمديد مدته أو تجديده فإن مفعوله يبقى سارياً طيلة المفاوضات لمدة لا تزيد على ستة أشهر ، فإذا لم تنته المفاوضات إلى اتفاق خلال هذه المدة يعتبر العقد منتهياً .

ب - إن انتهاء عقد العمل الجماعي لا يجوز لصاحب العمل المناس بأي صورة من الصور بالحقوق التي اكتسبها العمال الذين كان العقد يشملهم .

المادة ٤٢ - أ - يكون عقد العمل الجماعي ملزماً للفتات التالية :

١ - أصحاب العمل وخلفهم من فيهم ورثتهم والأشخاص الذين انتقلت إليهم المؤسسة بأي صورة من الصور أو عند اندماجها بغيرها .

٢ - العمال المشمولين بأحكامه في حالة انسحابهم من النقابة أو الاتحاد الذي هو طرف في العقد الجماعي إذا كانوا أعضاء في تلك النقابة أو الاتحاد أو المنظمة وقت إبرام العقد .

٣ - عمال أي مؤسسة خاضعة لأحكام عقد العمل الجماعي ولو لم يكونوا أعضاء في أي نقابة .

٤ - العمال في أي مؤسسة خاضعة لأحكام عقد العمل الجماعي ويرتبطون بعقود عمل فردية مع المؤسسة وكان شروط عقودهم أقل فائدة لهم من الأحكام الواردة في العقد الجماعي .

ب - يعتبر باطلاً كل شرط يخالف لمقد العمل الجماعي يرد في أي عقد فردي أبرم بين أشخاص مرتبطون بالعقد الجماعي مالم يكن الشرط أكثر فائدة للعمال .

المادة ٤٣ - للوزير بناء على طلب أي من أصحاب العمل أو العمال وبعد إجراء دراسة مناسبة تشتمل النظر في توصيات لجنة تشكيلها الوزير من أصحاب العمل والعمال المعنيين أن يقرر توسيع نطاق شمول أي عقد جماعي مضي على تنفيذه مدة لا تقل عن شهرين ليسري بجميع شروطه على أصحاب العمل والعمال في قطاع معين أو على فئة منهم في جميع المناطق أو في منطقة معينة وتنشر القرارات الصادرة بمقتضى هذه المادة في الجريدة الرسمية .

المادة ٤٤ - يصدر الوزير تعليمات تحدد كيفية تسجيل عقود العمل الجماعية والانضمام إليها واستخراج صور عنها وغير ذلك من الأمور التنظيمية المتعلقة بهذه العقود ويتم تعليق بيان يشير إلى وجود العقد الجماعي وإلى طرفي العقد وتاريخه ومكان إجرائه داخل المؤسسة وفي أماكن العمل .

مكتبة العمل

الفصل السابع حماية الأجور

المادة ٤٥ - يحدد مقدار الاجر في العقد وإذا لم ينص عقد العمل عليه فيأخذ العامل الاجر المقدر لعمل من نفس النوع إن وجد وإلا قدر طبقاً للعرف فإذا لم يوجد العرف تولت المحكمة تقديره بمقتضى أحكام هذا القانون باعتباره نزاعاً عمالياً على الأجر .

المادة ٤٦ - أ - يدفع الأجر خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ استحقاقه ولا يجوز لصاحب العمل حسم أي جزء منه إلا في الحالات التي يجيزها القانون .

ب - إن توقيع العامل على أي كشف أو سجل للأجور أو على ايصال بقيمة المبلغ المسجل فيه لا يعني اسقاط حقه في أي زيادة على المبلغ المقبوض بموجب القانون أو النظام أو العقد .

المادة ٤٧ - لا يجوز حسم أي مبلغ من أجر العامل إلا في الحالات التالية : -

أ - استرداد ما قدم صاحب العمل من ملف للعامل بحيث لا يزيد كل قسط يتم استرداده من السلفة على (١٠ ٪) من الأجر .

ب - استرداد أي مبلغ دفع للعامل زيادة على استحقاقه .

ج - اشتراكات الضمان الاجتماعي المستحقة على العامل والحسميات الواجب اجرائها بموجب القوانين الأخرى وأساطه .

د - اشتراكات العامل في صندوق الادخار .

هـ - الحسميات الخاصة بتسهيلات الاسكان التي يقدمها صاحب العمل وغير ذلك من مزايا أو خدمات حسب المعدلات أو النسب المئوية المثلث عليها بين الطرفين .

و - كل دين يستوفى تنفيذاً لحكم قضائي .

ز - المبالغ التي تفرض على العامل بسبب مخالفته لاحكام النظام الداخلي للمؤسسة أو لعقد العمل أو مقابل ما اتلفه من المواد أو الأدوات بسبب اهماله أو اخطائه وذلك وفق الأحكام الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٤٨ - لا يجوز لصاحب العمل اتخاذ أي إجراء تاديبي أو فرض غرامة على العامل عن مخالفة غير منصوص عليها في لائحة الجزاءات الممتدة من قبل الوزير على ان يراعى ما يلي :

أ - أن لا تفرض على العامل غرامة تزيد على اجر ثلاثة أيام في الشهر الواحد وأن تتاح له فرصة سماع أقواله للدفاع عن نفسه قبل فرض العقوبة عليه . وأن يكون للعامل حق الاعتراض على العقوبة التي فرضت عليه لدى مفتش العمل خلال اسبوع واحد من تاريخ تليفها له .

ب - أن لا يتخذ بحق العامل أي إجراء تاديبي أو فرض غرامة عليه عن أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في لائحة الجزاءات الممتدة بعد القضاء خمسة عشر يوماً على ارتكابها .

ج - أن تسجل الغرامات التي تفرض بمقتضى هذه المادة في سجل خاص يبين فيه اسم العامل ومقدار أجره وأسباب فرض الغرامة عليه وأن تخصص الغرامات لتحقيق خدمات اجتماعية للعمال في المؤسسة وفق ما يقرره الوزير .

المادة ٤٩ - إذا ثبت أن العامل قد تسبب في فقد ادوات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو اتلافها أو كانت في عهدة العامل وكان ذلك ناشئاً عن خطأ العامل أو مخالفته تعليمات صاحب العمل فلصاحب العمل أن يقتطع من أجر العامل قيمة الأشياء المفقودة أو التلفة أو كلفة إصلاحها على أن لا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض على اجر خمسة أيام في الشهر ولصاحب العمل حق اللجوء إلى المحاكم النظامية المختصة بالمطالبة بالتعويض عن الاضرار التي تسبب العامل بها .

المادة ٥٠ - إذا اضطر صاحب العمل إلى وقف العمل بصورة مؤقتة بسبب لا يعزى إليه وليس في وسعه دفعة ليستحق العامل الاجر الكامل عن مدة لا تزيد على العشرة أيام الأولى من توقف العمل خلال السنة وأن يدفع للعامل نصف أجره عن المدة التي تزيد على ذلك بحيث لا يزيد مجموع التغطية الكلي المدفوع الأجر على ستين يوماً في السنة .

المادة ٥١ - أ - على الرغم مما ورد في أي قانون آخر تعبير الأجور والمبالغ المستحقة بموجب احكام أحكام هذا القانون للعامل أو وزنه أو للمستحقين بعد وفاته ديوناً ممتازاً امتيازاً عاماً من الدرجة الأولى يتقدم على ما عداها من سائر الديون الأخرى بما في ذلك

مكتبات العمل

الضرائب والرسوم والنفوق الأخرى المستحقة للحكومة والديون المؤمنة برهونات عقارية أو تامينات عينية .

ب - في حالة تصفية المؤسسة أو إفلاس صاحب العمل يدفع المصلي أو وكيل التفليسة للعامل أو لورثته فوراً وبمجرد وضع يده على أموال صاحب العمل ما يعادل اجر شهر واحد من المبالغ المستحقة له وذلك قبل تسديد اي مصروفات أخرى بما في ذلك المصروفات القضائية ومصروفات التفليسة أو التصفية .

المادة ٥٢ - أ - يشكل مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لجنة تتألف من عدد متساو من ممثلين عن الوزارة والعمال وأصحاب العمل ويعين المجلس رئيساً لها من بين أعضائها لتولي تحديد الحد الأدنى للأجور مقدراً بالنقد الأردني وذلك بصفة عامة أو بالنسبة لمنطقة معينة أو مهنة معينة وتكون مدة العضوية فيها سنتين قابلة للتجديد .

ب - تعقد اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسها وتقدم قراراتها إلى الوزير إذا لم تكن بالإجماع لتتولى رفعها إلى مجلس الوزراء ليتخذ القرار بشأنها على أن تأخذ بعين الاعتبار في تقديرها للأجر تكاليف المعيشة التي تضعها الجهات المختصة وتنتشر القرارات النهائية التي تصدر بمقتضى هذه المادة في الجريدة الرسمية بما في ذلك تاريخ بدء العمل بها .

المادة ٥٣ - يعاقب صاحب العمل أو من يوب عنه بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار عن كل حالة يدفع فيها إلى عامل اجراً يقل عن الحد الأدنى المقرر للأجور وذلك بالإضافة إلى الحكم للعامل بفرق الاجر وتضاعف العقوبة كلما تكررت المخالفة .

المادة ٥٤ - أ - يجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن يعين سلطة من ذوي الخبرة والاختصاص في شؤون العمل تسمى (سلطة الأجور) تتألف من شخص أو أكثر للنظر في الدعاوى المتعلقة بالأجور في منطقة معينة ومنها النقص في الاجر المدفوع أو الجسيمات غير القانونية منه أو تأخير دفعه أو أجور ساعات العمل الإضافية على أن يتم الفصل فيها بصورة مستعجلة .

ويشترط في قبول الدعاوى أن يكون العامل على رأس عمله أو لم يمض على انتهاء عمله مدة تزيد على ستة أشهر وفي حالة عدم توفر هذا الشرط للعامل الحق في اللجوء إلى المحكمة النظامية المختصة .

ب - لا تكون سلطة الأجور ملزمة بتطبيق الاجراءات والأصول المتبعة في المحاكم

وتكون لها نفس الصلاحيات الممنوحة للمحاكم النظامية في الأمور التالية : -

١ - دعوة أي شخص لسماع شهادته بعد القسم واحضاره بواسطة سلطات الأمن المختصة في حالة تخلفه عن الحضور .

٢ - الطلب من اطراف الدعوى تقديم المستندات والبيانات التي تراها ضرورية للفصل في الدعوى .

ج - يقدم العامل نفسه أو نقابة العمال بالنيابة عنه الإدعاء خطياً ويجوز تقديم ادعاء واحد من عدد من العمال إذا كانوا يعملون في المؤسسة ذاتها وكان سبب دعواهم واحداً ولكل من الطرفين المتنازعين توكيل من ينوب عنه أمام سلطة الأجور المختصة .

د - يجوز لسلطة الأجور أن تطلب إلى صاحب العمل ضمن فترة تحددها أن يدفع للعامل الأجور المحسومة بصورة غير قانونية أو الأجور غير المدفوعة أو المستحقة الاداء أو تأخر عن دفعها في المدة معينة لهذا الغرض ولها أن تضيف تعويضاً تقدره شريطة أن لا يتجاوز مبلغ التعويض المبلغ المحسوم أو غير المدفوع عن المدة المطالب بأجور عنها ، ويشترط في ذلك أن لا يلزم صاحب العمل بدفع تعويض عن الأجور الناقصة أو المتأخر دفعها إذا اقتضت السلطة أن التأخر كان ناجماً عن خطأ بحسن نية ، أو عن نزاع على المبلغ الواجب دفعه أو عن حدوث حالة طارئة أو عن تخلف العامل عن المطالبة بدفع الأجور أو قبولها .

هـ - تنظر سلطة الأجور في الدعوى المقدمة إليها بحضور الطرفين أو من ينوب عنهما وتسقط الدعوى إذا تغيب العامل المدعى وتنظر فيها بحضوره إذا غاب صاحب العمل المدعى عليه وتصدر قرارها بحق الأخير في هذه الحالة غيابياً ويكون قرارها قابلاً للإستئناف لدى محكمة الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه إذا كان المبلغ المحكوم به للعامل يزيد على مئة دينار .

و - يتم تنفيذ قرارات سلطة الأجور من قبل دوائر الإجراء المختصة كأنها قرارات صادرة عن المحاكم النظامية شريطة أن لا تخضع المبالغ المحكومة بها للتسبيط .

د - يعفي من الرسوم والطوابع والإدعاءات المقدمة من العامل لسلطة الأجور وكذلك قراراتها المقدمة للتنفيذ إلى دوائر الإجراء .

ح - تصرف للسلطة ولل موظفين العاملين معها المكافآت التي يقرها الوزير ويؤخذ بعين الاعتبار عدد القضايا التي قدمت إليها وفصلت فيها ويشترط في ذلك أن تقوم السلطة بتبليغها غرض أوقات الدوام الرسمي .

محكمة العمل

الفصل الثامن تنظيم العمل والاجازات

المادة ٥٥ - على كل صاحب عمل يستخدم عشرة عمال فأكثر ان يضع نظاماً داخلياً لتنظيم العمل في مؤسسته يبين فيه أوقات الدوام وفترات الراحة اليومية والاسبوعية ومخالفات العمل والمقوبات والتدابير المتخذة بشأنها بما في ذلك الفصل من العمل وكيفية تنفيذها وأي تفاصيل أخرى تقتضيها طبيعة العمل ويخضع النظام الداخلي للمؤسسة لتصديق الوزير ويعمل به من تاريخ تصديقه .

المادة ٥٦ - تكون ساعات العمل العادية ثمان ساعات في اليوم على أن لا تزيد ساعات العمل عن ثمان واربعين ساعة في الاسبوع توزع على ستة أيام على الأكثر لا يحسب منها الوقت المخصص لتناول الطعام والراحة ولا يجوز أن تزيد أوقات العمل على ذلك إلا في الحالات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٥٧ - يجوز لصاحب العمل تشغيل العامل أكثر من ساعات العمل اليومية العادية وذلك في أي من الحالات التالية على أن يتقاضى العامل في أي من هذه الحالات الأجر الإضافي المنصوص عليه في هذا القانون :

أ - القيام بأعمال الجرد السنوي للمؤسسة واعداد الميزانية والحسابات الختامية والاستعداد للبيع بأثمان مخفضة بشرط أن لا يزيد عدد الأيام التي تنطبق عليها أحكام هذه الفقرة على ثلاثين يوماً في السنة وأن لا تزيد ساعات العمل الفعلية على عشر ساعات في كل يوم منها .

ب - من أجل تلافي وقوع خسارة في البضائع أو أي مادة أخرى تعرض للتلغ أو لتجنب مخاطر عمل في أي من أجل تسليم مواد معينة أو تسليمها أو نقلها .

المادة ٥٨ - لا تسري أحكام المواد المتعلقة بساعات العمل المنصوص عليها في هذا القانون على الأشخاص الذين يتولون مهام الاشراف العام أو الإدارة في أي مؤسسة والذين يعملون في بعض الحالات خارج المؤسسة أو تتطلب أعمالهم السفر أو التنقل داخل المملكة أو خارجها .

المادة ٥٩ - أ - يجوز تشغيل العامل بموافقة أكثر من ساعات العمل العادية على أن يتقاضى العامل عن ساعة العمل الإضافية أجراً لا يقل عن ١٢٥٪ من أجره المعتاد .

ب - إذا اشتغل العامل في يوم عطلة الاسبوعية أو أيام الأعياد الدينية أو العطل الرسمية يتقاضى لقاء عمله عن ذلك اليوم أجراً إضافياً لا يقل عن (١٥ ٪) من أجره المعتاد .

المادة ٦٠ - أ - يكون يوم الجمعة من كل اسبوع يوم العطلة الاسبوعية للعامل إلا إذا اقتضت طبيعة العمل غير ذلك .

ب - يجوز للعامل بموافقة صاحب العمل جمع أيام العطل الاسبوعية والحصول عليها خلال مدة لا تزيد على شهر .

ج - يكون دوام العطلة الاسبوعية للعامل بأجر كامل ، إلا إذا كان يعمل على أساس يومي أو أسبوعي فيستحق في كلتا الحالتين أجر يوم العطلة الاسبوعية إذا عمل ستة أيام متصلة قبل اليوم المحدد للعطلة ، ويستحق من ذلك الأجر بنسبة الأيام التي عمل فيها خلال الأسبوع إذا كانت ثلاثة أيام أو أكثر .

المادة ٦١ - أ - لكل عامل الحق بإجازة سنوية بأجر كامل لمدة أربعة عشر يوماً من كل سنة خدمة إلا إذا تم الاتفاق على أكثر من ذلك على أن تصبح مدة الإجازة السنوية واحداً وعشرين يوماً إذا أمضى في الخدمة لدى صاحب العمل نفسه خمس سنوات متصلة ، ولا تحسب أيام العطل الرسمية والأعياد الدينية وأيام العطلة الاسبوعية من الإجازة السنوية إلا إذا وقعت خلالها .

ب - إذا لم تبلغ مدة خدمة العامل السنة فيحق له الحصول على إجازة بأجر بنسبة المدة التي عمل خلالها في السنة .

ج - يجوز تأجيل إجازة العامل عن أي سنة بالاتفاق بين العامل وصاحب العمل إلى السنة التالية مباشرة لتلك السنة ويسقط حق العامل في الإجازة الموقعة على هذا الوجه إذا انقضت السنة التي أجلت إليها ولم يطلب استعمالها خلال تلك السنة ، ولا يجوز لصاحب العمل رفض طلب العامل للحصول على إجازته .

د - لصاحب العمل أن يحدد خلال الشهر الأول من السنة تاريخ الإجازة السنوية لكل عامل وكيفية استعمالها للعامل في مؤسسته وذلك حسب مقتضيات العمل فيها على أن يراعى في ذلك مصلحة العامل .

المادة ٦٢ - إذا لم توجد الإجازة السنوية دفعة واحدة فلا يجوز أن يقل الجزء منها عن ستة أيام في أي مرة .

المادة ٦٣ - إذا انتهت خدمة العامل لأي سبب من الأسباب قبل أن يستعمل إجازته السنوية

محضر الجلسة الأولى

ليحق له تقاضي الأجر عن الأيام التي لم يستعملها من تلك الاجازة .

المادة ٦٤ - يعتبر باطلاً كل اتفاق يقضي بتنازل العامل عن اجازته السنوية أو عن أي جزء منها .

المادة ٦٥ - لكل عامل الحق في اجازة مرضية مدتها أربعة عشر يوماً خلال السنة الواحدة بأجر كامل بناء على تقرير من الطبيب المعتمد من قبل المؤسسة ، ويجوز تجديدها لمدة أربعة عشر يوماً أخرى بأجر كامل إذا كان لزيد أحد المستشفيات وب نصف الأجر إذا كان بناء على تقرير لجنة طبية تعتمدها المؤسسة ولم يكن لزيد أحد المستشفيات .

المادة ٦٦ - أ - لكل عامل الحق في اجازة مدتها أربعة عشر يوماً في السنة مدفوعة الأجر في أي من الحالات التالية :

١ - إذا التحق بدورة للتقافة العمالية معتمدة من الوزارة بناء على ترشيح صاحب العمل أو مدير المؤسسة وبالتنسيق مع النقابة المعنية .

٢ - لأداء فريضة الحج وبشرط منح هذه الاجازة أن يكون العامل قد عمل مدة خمس سنوات متوالية على الأقل لدى صاحب العمل . ولا تعطى هذه الاجازة إلا مرة واحدة مدة الخدمة .

ب - يحق للعامل الحصول على اجازة مدتها أربعة أشهر دون أجر إذا التحق للدراسة في جامعة أو معهد أو كلية معترف بها بصورة رسمية .

المادة ٦٧ - للمرأة التي تعمل في مؤسسة تستخدم عشرة عمال أو أكثر الحق في الحصول على اجازة دون أجر لمدة لا تزيد على سنة للتفرغ لتربية اطفالها ، ويحق لها الرجوع إلى عملها بعد انتهاء هذه الاجازة ، على أن تفقد هذا الحق إذا عملت بأجر في أي مؤسسة أخرى خلال تلك المدة .

المادة ٦٨ - لكل من الزوجين العاملين الحصول على اجازة مرة واحدة دون أجر لمدة لا تزيد على سنتين لمرافقة زوجه إذا انتقل إلى عمل آخر يقع خارج المحافظة التي يعمل فيها داخل المملكة أو إلى عمل يقع خارجها .

المادة ٦٩ - تحدد بقرار من الوزير بعد استطلاع رأي الجهات الرسمية المختصة :

أ - الصناعات والأعمال التي يحظر تشغيل النساء فيها .

ب - الأوقات التي لايجوز تشغيل النساء فيها والحالات المستثناة منها .

المادة ٧٠ - للمرأة العاملة الحق في الحصول على اجازة أمومة بأجر كامل قبل الوضع وبعده مجموع مدتها عشرة أسابيع ، على أن لا تقل المدة التي تقع من هذه الاجازة بعد الوضع عن ستة أسابيع ، ويحظر تشغيلها قبل انقضاء تلك المدة .

المادة ٧١ - للعاملة بعد انتهاء اجازة الأمومة المنصوص عليها في المادة (٧٠) من هذا القانون الحق في أن تأخذ خلال سنة من تاريخ الولادة فترة أو فترات مدفوعة الأجر بقصد ارضاع مولودها الجديد لا تزيد في مجموعها على الساعة في اليوم الواحد .

المادة ٧٢ - على صاحب العمل الذي يستخدم ما لا يقل عن عشرين عاملة متروجة تهيئة مكان مناسب يكون في عهدة مربية مؤهلة لرعاية اطفال العاملات الذين تقل اعمارهم عن أربع سنوات ، على أن لا يقل عددهم عن عشرة اطفال .

المادة ٧٣ - مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالتدريب المهني لا يجوز بأي حال تشغيل من لم يكمل السادسة عشرة من عمره بأي صورة من الصور .

المادة ٧٤ - لا يجوز تشغيل الحدث الذي لم يبلغ السابعة عشرة من عمره في الاعمال الخطرة أو المرهقة أو المضرة بالصحة وتحدد هذه الاعمال بقرارات يصدرها الوزير بعد استطلاع آراء الجهات الرسمية المختصة .

المادة ٧٥ - يحظر تشغيل الحدث :

أ - أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد على أن يعطى فترة للراحة لا تقل عن ساعة واحدة بعد عمل أربع ساعات متصلة .

ب - بين الساعة الثامنة مساءً والسادسة صباحاً .

ج - في ايام الاعياد الدينية والمطل الرسمية وأيام العطلة الاسبوعية .

المادة ٧٦ - على صاحب العمل قبل تشغيل أي حدث أن يطلب منه أو من وليه تقديم المستندات التالية :

أ - صورة مصدقة عن شهادة الميلاد .

ب - شهادة بلياقة الحدث الصحية للعمل المطلوب صادرة عن طبيب مختص ومصدقة من وزارة الصحة .

ج - موافقة ولي أمر الحدث الخطية على العمل في المؤسسة ، وتحفظ هذه المستندات في ملف خاص للحدث مع بيانات كافية عن محل اقامته وتاريخ استخدامه والعمل الذي استخدم فيه واجره واجازاته .

مجلس الأعيان

المادة ٧٧ - يعاقب صاحب العمل أو مدير المؤسسة عن أي مخالفة لأي حكم من أحكام هذا الفصل أو أي نظام أو قرار صادر بمقتضاه بغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على خمسمئة دينار وتضاعف العقوبة حالة التكرار ولا يجوز تخفيض العقوبة عن حدها الأدنى للأسباب التقديرية الخفيفة .

الفصل التاسع السلامة والصحة المهنية

المادة ٧٨ - أ - يترتب على صاحب العمل ما يلي :

- ١ - توفير الاحتياطات والتدابير اللازمة لحماية العمال من الاخطار والامراض التي قد تنجم عن العمل وعن الآلات المستعملة فيه .
 - ٢ - توفير وسائل الحماية الشخصية والوقاية للعاملين من اخطار العمل وامراض المهنة كالملابس ، والنظارات والقفازات والاحذية وغيرها وارشادهم الى طريقة استعمالها والحفاظة عليها وعلى نظافتها .
 - ٣ - احاطة العامل قبل اشتغاله بمخاطر مهنته وسبل الوقاية الواجب عليه اتخاذها ووسائل الوقاية منها وفق الانظمة والقرارات التي تصدر بهذا الشأن .
 - ٤ - توفير وسائل واجهزة الاسعاف الطبي للعمال في المؤسسة وفقاً للمستويات التي تحددها بقرار من الوزير بعد استطلاع اراء الجهات الرسمية المختصة .
- ب - لا يجوز تحميل العمال أي نفقات تترتب على تنفيذ أو توفير ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٧٩ - يحدد الوزير بعد استطلاع رأي الجهات الرسمية المختصة بتعليمات يصدرها ما يلي :-

- أ - الاحتياطات والتدابير التي يجب اتخاذها أو توفيرها في جميع المؤسسات أو في أي منها لحماية العمال والمؤسسات من اخطار العمل وامراض المهنة .
- ب - الاجهزة والوسائل التي يجب توفيرها في المؤسسات أو في أي منها لحماية العاملين فيها من اخطار العمل وامراض المهنة ووقايتهم منها .
- ج - الاسس والمعايير الواجب توافرها في المؤسسات الصناعية لضمان بيئة خالية من التلوث بجميع أشكاله والوقاية من الضوضاء والاهتزازات وكل ما يضر

بصحة العامل ضمن المعايير الدولية المعتمدة ، وتحديد طرق الفحص والاختبار الخاصة لضبط هذه المعايير .

المادة ٨٠ - على صاحب العمل اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المؤسسة والعاملين فيها من اخطار الحريق والانفجارات أو تخزين المواد الخطرة القابلة للاشتعال أو نقلها أو تناولها وتوفير الوسائل والاجهزة الفنية الكافية وذلك وفقاً لتعليمات السلطات الرسمية المختصة .

المادة ٨١ - لا يجوز لصاحب العمل أو العامل أن يسمح بإدخال أي نوع من الحمول أو المخدرات والمؤثرات العقلية أو العقاقير الخطرة إلى أماكن العمل أو أن يعرضها فيها كما لا يجوز لأي شخص الدخول إلى تلك الأماكن أو البقاء فيها لأي سبب من الأسباب وهو تحت تأثير تلك المشروبات أو العقاقير .

المادة ٨٢ - يجب على العمال في أي مؤسسة التقيد بالأحكام والتعليمات والقرارات الخاصة باحتياطات الوقاية والسلامة والصحة المهنية واستعمال الاجهزة الخاصة بها والحفاظة عليها والامتناع عن أي فعل يحول دون تنفيذ الاحكام والقرارات والتعليمات والامتناع عن العبث بأجهزة الوقاية والسلامة والصحة المهنية أو إلحاق الضرر بها أو إتلافها وذلك تحت طائلة التعرض للعقوبات التأديبية المنصوص عليها في النظام الداخلي للمؤسسة .

المادة ٨٣ - للوزير بعد استطلاع اراء الجهات المعنية أن يصدر تعليمات يحدد بموجبها كل عمل لا يجوز تشغيل أي شخص فيه قبل إجراء الفحص الطبي عليه للتأكد من لياقته الصحية للقيام بذلك العمل وتبشر التعليمات التي تصدر بمقتضى هذه المادة في صيغتين محليتين يوميتين وفي الجريدة الرسمية .

المادة ٨٤ - أ - إذا خالف صاحب العمل أي حكم من أحكام هذا الفصل فللوزير اغلاق المؤسسة كلياً أو جزئياً أو إيقاف أي آلة فيها إذا كان من شأن تلك المخالفة تعريض العمال أو المؤسسة أو الآلات للخطر وذلك إلى أن يزيل صاحب العمل المخالفة .

ب - يشترط أن لا يصدر الوزير قراره المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل توجيه الدار إلى صاحب العمل بإزالة المخالفة خلال المدة التي يحددها له الأندلس وذلك وفقاً لجسامة المخالفة وخطورتها .

ج - يراعى في إغلاق المؤسسة أو إيقاف آلات فيها عدم الإخلال بحق العاملين في المؤسسة في تقاضي أجورهم كاملة عن مدة الإغلاق أو الأيقاف .

مكتبة العمل

لوزير احوالة الخائف الى المحكمة المختصة ويعاقب في هذه الحالة بغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على خمسمئة دينار وتضاعف الغرامة في حالة التكرار ولا يجوز تخفيض الغرامة المحكوم بها عن حدها الأدنى لأي سبب من الاسباب .

المادة ٨٥ - يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير الانظمة اللازمة في الامور التالية :

أ - تشكيل لجان السلامة والصحة المهنية وتعيين المشرفين في المؤسسات العامة والخاصة وتحديد اختصاص تلك اللجان والمشرفين وواجباتها .

ب - العناية الطبية الوقائية والعلاجية للعمال وواجبات اصحاب العمل في توفيرها وكيفية انشاء الواحدات الطبية المشتركة بين اكثر من مؤسسة وطريقة تمويلها والاجهزة الفنية الواجب توافرها في هذه الواحدات والفحوص الطبية الدورية للعمال .

ج - الوقاية والسلامة من الآلات والمكينات الصناعية ومواقع العمل .

الفصل العاشر اصابات العمل وامراض المهنة

المادة ٨٦ - تطبق احكام هذا الفصل باصابات العمل وامراض المهنة على العمال الذين لا تسري عليهم احكام قانون الضمان الاجتماعي المعمول به .

المادة ٨٧ = أ - اذا اصيب عامل اصابة عمل ادت الى وفاته او الحقت به ضرراً جسيماً حال دون استمراره في العمل فعلى صاحب العمل نقل المصاب الى مستشفى او أي مركز طبي وتبلغ الجهات المعنية المختصة بالحادث وان يرسل اشعاراً الى الوزارة بذلك خلال مدة لا تزيد على (٤٨) ساعة من وقوع الحادث . ويتحمل صاحب العمل نفقات نقل المصاب الى المستشفى او المركز الطبي لمعالجته .

ب - يعاقب صاحب العمل او مدير المؤسسة او من يمثلها في حالة مخالفته لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار عن كل مخالفة وتضاعف العقوبة في حالة التكرار .

المادة ٨٨ - يكون صاحب العمل مسؤولاً عن دفع التعويض المنصوص عليه في هذا القانون للعامل الذي يصاب بمرض من امراض المهنة ناشئ عن عمله وذلك بالاستناد الى تقرير من المرجع الطبي .

المادة ٨٩ - مع مراعاة ما ورد في أي قانون أو تشريع آخر لا يحق للمصاب أو للمستحق عنه مطالبة صاحب العمل بأي تعويضات غير واردة في هذا القانون وذلك فيما يتعلق باصابات العمل الا اذا كانت الاصابة ناشئة عن خطأ صاحب العمل .

المادة ٩٠ - أ - اذا نشأ عن اصابة العمل وفاة العامل أو عجزه الكلي فيستحق على صاحب العمل تعويض يساوي اجر الف ومئتي يوم عمل على ان لا يتجاوز التعويض خمسة آلاف دينار ولا يقل عن ألفي دينار .

ب - اذا نشأ عن اصابة العمل عجز مؤقت للعامل فيستحق بدلاً يومياً يعادل (٧٥ ٪) من معدل اجره اليومي اعتباراً من اليوم الذي وقعت فيه الاصابة وذلك خلال مدة المعالجة بناء على تقرير من المرجع الطبي اذا كانت معالجته خارج المستشفى ويخفض ذلك البديل الى (٦٥ ٪) من ذلك الاجر اذا كان المصاب يعالج لدى احد مراكز العلاج المعتمدة .

ج - اذا نتج عن اصابة العمل عجز جزئي دائم بناء على تقرير من المرجع الطبي فيدفع للعامل تعويض على اساس نسبة العجز الى التعويض المقرر للعجز الكلي بموجب الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

د - اذا نتج عن اصابة العامل الواحد اكثر من ضرر جسماني واحد فيستحق العامل المصاب التعويض عن كل ضرر من هذه الاضرار وفقاً للأسس المنصوص عليها في هذا القانون على ان لا يتجاوز مجموع المبلغ الواجب دفعه في هذه الحالة مقدار التعويض الواجب دفعه في حالة العجز الكلي .

المادة ٩١ - يحسب التعويض المنصوص عليه في هذا القانون على اساس الاجر الاخير الذي يتقاضاه العامل أما اذا كان عاملاً بالقطعة فيحسب على اساس متوسط الاجر خلال الاشهر الستة الاخيرة من عمله .

المادة ٩٢ - أ - يتم تقدير التعويض الواجب دفعه بمقتضى هذا القانون بناء على طلب صاحب العمل أو العامل أو المستحقين عنه ، وفي حالة عدم الاتفاق على التعويض يقدّره الأمين العام باعتباره المفروض بتقدير التعويض ، ويكرن خصماً في الدعاوى المتعلقة به ، وللوزير تعيين مفوضين آخرين من موظفي الوزارة للممارسة صلاحيات المفوض في أي منطقة في المملكة ، ويدفع التعويض دفعة واحدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ بلوغ قرار دفع المفوض بتقديره الى ذوي العلاقة .

ب - لا يحول دفع التعويض المنصوص عليه في هذا القانون دون حصول العامل أو

مكتبة
الاعيان

المستحقين عنه على مكافأة نهاية الخدمة اذا توافرت شروط استحقاقها .

ج - لا تسمع اي دعوى امام اي محكمة تتعلق بالتعويض المنصوص عليه في هذا القانون اذا كان الطلب قد تم بشأنه الى المفوض وكان لا زال قيد النظر لديه .

المادة ٩٣ - لا يقبل الطلب بالتعويض عن اي اصابة عمل مالم يقدم المفوض خلال سنتين من تاريخ وقوعها او من تاريخ وفاة العامل المصاب على انه يجوز للمفوض قبول الطلب بعد مرور سنتين من تاريخ وقوع الاصابة او الوفاة اذا كان التأخر في تقديمه ناشئاً عن عذر مشروع بما في ذلك عدم الاستقرار النهائي لنتائج الاصابة .

المادة ٩٤ - أ - مع مراعاة ما نص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة يسقط حق المصاب في البديل اليومي والتعويض التقدي على ان تثبت نتيجة التحقيق الذي تجريه الجهات المختصة بعد سماع اقوال صاحب العمل او من يمثله واقوال المصاب عندما تسمح حالته الصحية بذلك في اي من الحالات التالية :

١ - اذا نشأت الاصابة عن فعل متعمد او عن خطأ او اهمال جسيمين من المصاب .

٢ - اذا كانت الاصابة ناتجة عن تأثير الخمر أو المخدرات أو المؤثرات العقلية .

٣ - اذا خالف المصاب التعليمات المقررة بشأن علاجه من الاصابة أو بشأن الوقاية والامن الصناعي المعلن عنها والواجب اتباعها وكان لهذه المخالفة اثر في وقوع الاصابة .

ب - لا تطبق احكام الفقرة (أ) من هذه المادة على اي حالة من حالات الاصابة ومنها الحالات المنصوص عليها في تلك الفقرة اذا نشأت عنها وفاة المصاب أو اصاب بهمجر دائم بسببها لا تقل نسبته عن (٣٠٪) ويصرف للمصاب فيها أو المستحقين عنه البديل اليومي أو التعويض التقدي حسب مقتضى الحال .

المادة ٩٥ - لا يجوز في اي حالة من الحالات رهن التعويض الواجب دفعه بمقتضى احكام هذا القانون أو الحجر عليه الا لدين النفقة وفيما لا يتجاوز ثلث مبلغ التعويض كما لا يجوز إحالته الى اي شخص آخر غير العامل أو المستحقين عنه أو الادعاء بتقاص التعويض المستحق بعد وفاة العامل .

المادة ٩٦ - مع مراعاة احكام المادة (٩٥) من هذا القانون يوزع التعويض في حالة وفاة العامل على المستحقين عنه للاصابة المعينة في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون .

الفصل الحادي عشر

نقابات العمال

المادة ٩٧ - أ - للعمال في اي مهنة تأسيس نقابة خاصة بهم وفق احكام هذا القانون وللعامل في تلك المهنة الحق في الانسحاب اليها اذا توافرت فيه شروط العضوية .

ب - يحظر على صاحب العمل ان يجعل استخدام اي عامل خاضعاً لشروط عدم انسابه الى نقابة عمال أو التنازل عن عضويته فيها أو ان يعمل على فصله من اي نقابة أو الإجحاف بأي حق بحقوقه لانسابه الى عضويتها أو المساهمة في نشاطها خارج اوقات العمل .

المادة ٩٨ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة تؤسس النقابة من قبل مؤسسين لا يقل عددهم عن خمسين شخصاً من العاملين في المهنة الواحدة أو المهنة المتماثلة أو المرتبطة بعضها ببعض في إنتاج واحد .

ب - للوزير ان يصدر قراراً بتصنيف المهن والصناعات التي يحق لعمالها تأسيس نقابة لهم وذلك بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات العمال وان يحدد في قراره مجموعات المهن والصناعات التي لا يجوز تأسيس اكثر من نقابة عامة واحدة لجميع العمال فيها وذلك بحكم تماثلها أو المرتبطة بعضها ببعض أو اشتراكها في الإنتاج واحد أو متكامل وان يجعل قراره بذلك ساري المفعول على النقابات القائمة .

المادة ٩٩ - أ - تمارس النقابة نشاطها لتحقيق الاهداف التالية :

١ - رعاية مصالح العاملين في المهنة والدفاع عن حقوقهم في نطاق الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

٢ - تقديم الخدمات الصحية الاجتماعية للعمال المنسبين للنقابة والشاء المعيدات الطبية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والاستهلاكية لهم .

٣ - العمل على رفع المستوى الاقتصادي والمهني والثقافي للعمال .

ب - للنقابة فتح فروع لها في المملكة وتحتاد الأحكام والاجراءات المتعلقة بالملاقة بين النقابة وفروعها بموجب نظامها الداخلي .

مكتبة العدل

المادة ١٠٠ - يضع الاتحاد العام لنقابات العمال بعد الاستئناس برأي الوزارة نظاماً داخلياً للاتحاد والنقابات على أن يتضمن الأمور التالية :

- أ - اسم النقابة وعنوان مركزها الرئيسي .
 - ب - الغايات التي سيتم تأسيس النقابة من أجلها .
 - ج - إجراءات التساقب الأعضاء للنقابة وفصلهم منها .
 - د - كيفية تأسيس فروع النقابة في أنحاء المملكة وشروط تشكيل اللجان فيها وإجراءاتها .
 - هـ - عدد أعضاء الهيئة الإدارية للنقابة ومدة ولايتها وكيفية انتخابهم ومواعيد اجتماعاتها وطريقة تعبئة الشواغر في عضويتها وصلاحياتها .
 - و - الحقوق التي يتمتع بها عضو النقابة والالتزامات التي يتحملها والحالات التي يتعرض فيها للمقربات المسلكية بما في ذلك الغرامة والفصل من النقابة .
 - ز - الخدمات والمساعدات المالية التي تقدم لعضو النقابة في حالات الضرورة بما في ذلك المساهمة في نفقات المعالجة وتوكيل المحامين .
 - ح - شروط تعيين المرشحين والمستخدمين في النقابة وإجراءاتها وإنهاء خدماتهم .
 - ط - كيفية حفظ أموال النقابة ومسك دفاترها وقبوضها المالية .
 - ي - إجراءات دعوى الهيئة العامة للنقابة إلى اجتماعاتها العادية وغير العادية .
- المادة ١٠١ - تعتبر نقابات العمال المسجلة قبل نفاذ هذا القانون قائمة وكأنها مسجلة بمقتضاه .
- المادة ١٠٢ - أ - يقدم طلب تأسيس أي نقابة للعمال موقعاً من قبل المؤسسين إلى مسجل النقابات في الوزارة مرفقاً بما يلي :
- ١ - النظام الداخلي للنقابة مندرجاً فيه اسم النقابة ومركزها الرئيسي وعنوانها .
 - ٢ - أعضاء الهيئة الإدارية الأولى لها المنتخبة من قبل المؤسسين .
 - ب - لمسجل النقابات أن يكلف الهيئة الإدارية تزويده بأي تفاصيل إضافية يراها ضرورية لدراسة الطلب وإتمام إجراءات تسجيل النقابة .
 - ج - يعرّف على مسجل النقابات أن يصدر قراره بشأن طلب تسجيل أي نقابة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب إليه فإذا وافق على الطلب أصدر لها شهادة بتسجيل النقابة وينشر قرار التسجيل في الجريدة الرسمية وإذا قرر رفض

الطلب فللمؤسسين الطعن في قراره لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ القرار .

- د - يجوز للأشخاص الذين تضرروا من تسجيل أي نقابة الطعن في قرار تسجيلها لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية .
- المادة ١٠٣ - أ - تعتبر النقابة قائمة بالاسم الذي سجلت به وتكتسب الشخصية الاعتبارية وتمارس بهذه الصفة جميع الأعمال النقابية المصرح لها بممارستها وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه ومقتضى النظام الداخلي لها اعتباراً من تاريخ :
- ١ - نشر قرار مسجل النقابات بتسجيل النقابة في الجريدة الرسمية .
 - ٢ - صدور قرار محكمة العدل العليا بإلغاء قرار المسجل برفض تسجيل النقابة .
 - ٣ - انقضاء مدة الطعن المصروح عليها في المادة (١٠٢) من هذا القانون .
 - ب - على النقابة تزويد مسجل النقابات بأي تغيير أو تعديل يطرأ على نظامها الداخلي وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إجرائه .
- المادة ١٠٤ - ترسل جميع المراسلات والأشعارات للنقابة إلى عنوانها المسجل ويجب أن يبلغ مسجل النقابات بأي تغيير فيه خلال سبعة أيام من حدوثه ويُدْرَج التغيير في سجل النقابات لدى مسجل النقابات ولا اعتبر العنوان المسجل أصلاً قائماً .
- المادة ١٠٥ - يجوز لمسجل النقابات إلغاء شهادة تسجيل النقابة إذا ثبت له أنها أصبحت غير قائمة إما لجلها اختيارياً لأنها حلت وفقاً لقرار قضائي .
- المادة ١٠٦ - يجوز حل النقابة اختيارياً بموافقة ثلثي أعضائها المسجلين لاشترائهم في اجتماع غير عادي تعقده الهيئة العامة للنقابة لهذه الغاية دون غيرها وتتم تصفية أموالها وحقوقها والتصرف بها في هذه الحالة وفقاً لأحكام النظام الداخلي ويجب إشعار الوزير والاتحاد العام للنقابات بقرار الحل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .
- المادة ١٠٧ - أ - إذا تخلفت النقابة عن تقديم أي إشعار أو كشف أو ميزانية عمومية أو أي من الحسابات أو التلذذات التي توجب هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه تقديمها إلى الوزارة لمعاقبة النقابة أو من يمثلها قانوناً بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار أولاً لجور تخلفها عن تقديم الغرامة المحكوم بها لأي سبب من الأسباب.

مكتبة العدل

ب - اذا خالفت النقابة احكام نظامها الداخلي فعليها تصويب الوضع خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر اما بنفسها او بطلب من الوزارة او الاتحاد العام لنقابات العمال فاذا لم يتم تصويب الوضع خلال المدة المقررة فتحال من قبل الوزير او من ينيبه الى محكمة البداية المختصة لمحاكمتها من اجل تلك المخالفة وللمحكمة ان توقف النقابة عن العمل حين صدور قرارها في الدعوى .

المادة ١٠٨ - لا يجوز الاتفاق أموال النقابة الا في الغايات المشروعة والمتعلقة بمصلحة النقابة بما في ذلك ما يلي :

- أ - الرواتب والملاوات والنفقات للموظفين العاملين فيها .
- ب - نفقات ادارة النقابة بما في ذلك أجور تدقيق حساباتها .
- ج - رسوم الدعاوى القضائية التي تقيمها النقابة او تقام عليها ولنفاقتها اذا كانت هي او اي عضو من اعضائها طرفاً في الدعوى وكانت من اجل اي حقوق للنقابة او حمايتها او كانت تتعلق بحقوق ناشئة عن علاقة عضو من أعضائها بصاحب العمل .

د - نفقات اي نزاع عمالي يتعلق بالنقابة او بعضو من اعضائه .

هـ - تعويض الاعضاء عن اي خسارة ناشئة عن نزاع عمالي .

و - الإغانات التي تدفع لأعضاء النقابة أو لأفراد عائلاتهم بسبب الوفاة أو الشبخوخة أو المرض أو البطالة أو الحوادث التي تقع لهم .

ز - نفقات الخدمات التعليمية والاجتماعية التي تقدمها النقابة للاعضاء .

المادة ١٠٩ - أ - تشكل النقابات العمالية الاتحاد العام لنقابات العمال وتكون له شخصية اعتبارية وتحفظ فيه كل نقابة بحقوقها الخاصة .

ب - يتكون الاتحاد من اعضاء النقابات التي يتألف منها الاتحاد ويتمتع بجميع الحقوق التي تتمتع بها النقابة .

ج - يحق لنقائين او اكثر بموافقة الاتحاد العام لنقابات العمال تشكيل اتحاد مهني على ان تحصل كل منها على موافقة الاكثريه العادية لهيئتها العامة وأن تحيط المسجل علماً بذلك خطياً .

د - يحق للاتحاد العام لنقابات العمال وللإتحادات المهنية المسجلة الانضمام الى اي منظمة عمالية حرة او دولية ذات أهداف ووسائل مشروعة .

هـ - تنظم شؤون الاتحاد العام والاتحادات المهنية بنظام خاص يصدر لهذه الغاية .

المادة ١١٠ - أ - لا يعاقب اي موظف في اي نقابة للعمال او اي عضو فيها ولا تتخذ اي اجراءات قانونية او قضائية بحقه بسبب اتفاق ابرم بين اعضاء النقابة بشأن اي غاية من الغايات المشروعة لنقابات العمال على ان لا يخالف الاتفاق القوانين والانظمة المعمول بها .

المادة ١١١ - لا تعتبر اي نقابة للعمال هيئة غير مشروعة لمجرد الادعاء بأن من غاياتها تهدف الى تقييد حرية التجارة .

المادة ١١٢ - أ - يجب على كل نقابة عمال ان تعد السجلات والدفاتر حسب الاوضاع والشروط التي يقررها الوزير .

ب - لغرض العمل الاطلاع في اي وقت على دفاتر حسابات اي نقابة وعلى غيرها من الدفاتر والسجلات التي تحتفظ بها لانقابة وعلى قوائم الاعضاء فيها كما يحق لاي موظف في النقابة ولاي عضو فيها الاطلاع على تلك الدفاتر والسجلات بوجلي تلك القوائم وذلك في الاوقات المحددة في النظام الداخلي للنقابة على ان تجري تلك الاجراءات في مقر النقابة .

المادة ١١٣ - لا يجوز ان ينتخب اي شخص عضواً في الهيئة الادارية لاي نقابة الا اذا كان عاملاً مسجلاً لديها او مستخدماً فيها طيلة الوقت على سبيل التفرغ ولا يجوز انتخاب اي شخص في الهيئة اذا كان قد صدر بحقه حكم قضائي في جريمة جنائية او في جريمة تمس الشرف والاداب العامة .

المادة ١١٤ - للنقابة ان تفتح فروعاً لها في جميع أنحاء المملكة ويحدد النظام الداخلي للنقابة العلاقة بينها وبين فروعها وبين الاتحاد العام لنقابات العمال .

المادة ١١٥ - أ - للوزير ان يقدم بدعوى الى محكمة البداية طالباً فيها حل اي نقابة في اي من الحالات التالية :

- ١ - اذا ارتكبت اي مخالفة لاحكام القانون على ان يكون قد وجه المدعى خطياً للنقابة قبل تقديم الدعوى طالباً فيه منها ازالة المخالفة خلال المدة التي يحددها لها ولكنها لم تستجب للطلب .
- ٢ - التحريض على ترك العمل او الامتناع عنه او الإحتضام او التظاهر في الحالات التي يحظر فيها القيام بهذه الاعمال بمقتضى هذا القانون ووسائل التشريعات المعمول بها .

مجلس الأعيان

٣ - استعمال القوة أو العنف أو التهديد أو التدابير غير المشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق الغير في العمل أو على حق آخر من حقوقه .

ب - يجوز استئناف قرار محكمة البداية بحل النقابة إلى محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تنهيه إذا كان وجهاً ومن تاريخ تبليغه إذا كان بمثابة الوجاهي ويكون قرار محكمة الاستئناف قطعياً .

المادة ١١٦ - إذا حلت النقابة بصورة غير اختيارية لأي سبب من الأسباب فتودع أموالها في البنك الذي يمينه الاتحاد العام لنقابات العمال إلى أن تؤسس نقابة جديدة للمهنة أو للمهن تقسها فإذا لم يتم تأسيس مثل هذه النقابة خلال سنة واحدة من حل النقابة الأولى فتؤول أموالها المنقولة وغير المنقولة إلى الاتحاد العام لنقابات العمال .

المادة ١١٧ - أ - يجب على كل نقابة جمال أن ترسل إلى المسجل قبل أول نيسان من كل سنة نسخة من ميزانيتها العمومية على النموذج المقرر مدققة حسب الأصول من مدقق حسابات قانوني تبين فيها وارداتها ومصروفاتها وموجوداتها والتزاماتها خلال السنة السابقة والمنتهية في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول وللمسجل النقابات أن يطلب من النقابة تزويده ببيانات أو إيضاحات إضافية للميزانية .

ب - ترلق بنسخة الميزانية العمومية للنقابة التي ترسل للمسجل كشف يتضمن أسماء الموظفين وسائر العاملين في النقابة والتغيرات التي أجرتها عليهم وعلى أوضاعهم خلال السنة التي تعود إليها الميزانية .

المادة ١١٨ - أ - إذا تخلفت أي نقابة عمال عن تقديم أي أعمار أو كشف أو بيان أو ميزانية عمومية أو أي مستند آخر مما تتطلبه أحكام هذا القانون أو يطلب الوزير أو المسجل تزويده به فبعدد الموظف أو الشخص المقرر بتقديمه أو إرساله بالقيام بذلك بموجب نظام النقابة بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار وتضاعف هذه الغرامة بالقياس إلى حده الأعلى إذا تكررت المخالفة .

ب - كل من أدخل عمداً بياناً غير صحيح في الميزانية العمومية للنقابة أو اشترك في ذلك أو أجرى أي تزوير في النظام الداخلي للنقابة أو أي تعديل فيه أو اشترك في ذلك أو أغفل إدراج أي نص فيه عوقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وتضاعف العقوبة بالقياس إلى حدتها الأعلى في حالة تكرار المخالفة .

الفصل الثاني عشر

تسوية النزاعات العمالية الجماعية

المادة ١١٩ - أ - للوزير أن يعين مندوباً توفيقاً أو أكثر من موظفي الوزارة للقيام بمهمة الوساطة في تسوية النزاعات العمالية الجماعية وذلك للمنطقة التي يحددها والمدة التي يراها مناسبة .

المادة ١٢٠ - أ - إذا وقع نزاع عمالي جماعي فعلى مندوب التوفيق أن يبدأ الإجراءات الواسطة بين الطرفين لتسوية ذلك النزاع فإذا تم الاتفاق بشأنه يعقد جماعي أو بغيره يحتفظ به إذا لم يتم التوفيق بتسوية هذه المضائق قبلها من الطرفين .

ب - إذا تعذر إجراء المفاوضات بين الطرفين لأي سبب من الأسباب أو تبين أن الاستمرار فيها لن يؤدي إلى تسوية النزاع فيترتب على مندوب التوفيق أن يقدم تقريراً إلى الوزير يتضمن أسباب النزاع خلال مدة لا تزيد على واحد وعشرين يوماً من تاريخ إحالة النزاع إليه .

ج - إذا لم يتمكن الوزير بدوره من تسوية النزاع فعليه أن يحيله إلى مجلس توفيق يشكله على النحو التالي :

١ - رئيسه يمينه الوزير على أن لا يكون من ذوي العلاقة بالنزاع أو بنقابات العمال أو أصحاب العمل .

٢ - عضواً أو أكثر يمثلون كلا من أصحاب العمل والعمال بإعداد متساوية .

٣ - يسمي كل من الطرفين ممثليه في المجلس .

المادة ١٢١ - أ - إذا أحيل نزاع عمالي إلى مجلس التوفيق وجب عليه أن يستجيب جهده للتوصل إلى تسوية النزاع بالطريقة التي يراها ملائمة فإذا توصل إلى تسوية كلياً أو جزئياً فيقدم إلى الوزير تقريراً بذلك وفقاً للترتيبات المنصوص عليها في القانون .

ب - إذا لم يتوصل مجلس التوفيق إلى تسوية النزاع فيترتب عليه أن يقدم إلى الوزير تقريراً يتضمن أسباب النزاع والإجراءات التي اتخذتها لتسوية النزاع والاشهاد التي أدلت بها الأطراف المعنية .

ج - يترتب على المجلس في جميع الأحوال أن يولي الإجراءات التوفيقية وتقديم تقريره بالنتائج التي توصل إليها خلال مدة لا تزيد على واحد وعشرين يوماً من تاريخ

تسوية النزاع .

محكمة العدل

المادة ١٢٢- أ - إذا لم يتمكن مجلس التوفيق من إنهاء النزاع العمالي الجماعي فبترتب على الوزير إحالته إلى محكمة عمالية يتم تشكيلها من ثلاثة قضاء نظاميين ينتدبهم المجلس القضائي لهذه الغاية بناء على طلب الوزير ويرأسها أعضاؤه في الدرجة ويجوز انعقادها بحضور اثنين من أعضائها وفي حالة اختلافهما في الرأي يدعى الثالث للاشتراك في نظر القضية وإصدار القرار فيها .

ب - يعطى النزاع العمالي الذي يحال إلى المحكمة العمالية صفة الاستعجال بحيث تباشر النظر فيه خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ الإحالة على أن تصدر المحكمة قرارها في النزاع وتبلغه إلى الوزير خلال ثلاثين يوماً من ذلك التاريخ ويكون هذا القرار قطعيًا ، غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أو إدارية .

ج - تنظر المحكمة العمالية في النزاع العمالي المعروض عليها وتفصل فيه وفقاً للإجراءات التي تراها مناسبة لتحقيق العدالة بين الطرفين على أن تراعى في ذلك أي إجراءات خاصة منصوب عليها في هذا القانون ويجوز لكل من الطرفين توكيل محام أو أكثر أمام المحكمة .

المادة ١٢٤ - يكون للمحكمة العمالية ومجلس التوفيق عند النظر في نزاع عمالي الصلاحيات التالية :

أ - سماع أقوال أي شخص أو الاستعانة بخبرته في النزاع بعد القسم .

ب - تكليف أي طرف من أطراف النزاع بإبراز المستندات والبيانات التي لديه وتراها المحكمة أو المجلس ضرورية للنظر أو الفصل في النزاع .

المادة ١٢٥ - للمحكمة العمالية تفسير ما تراه غامضاً في أي قرار أصدرته وذلك بناء على طلب الوزير أو طلب أحد أطراف النزاع ، وذلك بما لا يخرج القرار عن النتائج التي توصل إليها ، كما وأن لها في كل وقت أن تصحح من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الوزير أو أحد الخصوم الأغلط أو الأخطاء الكتابية أو الحسابية التي تقع في الأحكام والقرارات عن طريق السهو العرضي .

المادة ١٢٦- أ - يكون تقرير مجلس التوفيق وقرار المحكمة العمالية كتابياً ويوقعه جميع أعضاء المجلس أو المحكمة وفقاً لمقتضى الحال ويصدر قرار المحكمة بالإجماع أو بالأكثرية ويجب على كل عضو مخالف من أعضاء المجلس أو المحكمة أن يثبت رايه كتابة في التقرير أو القرار .

ب - ينشر تقرير المجلس أو قرار المحكمة العمالية في صحيفة منطوية أو أكثر على نفقة

اصحاب النزاع خلال يوماً من تاريخ تسلم الوزير التقرير أو القرار .

المادة ١٢٧ - يصرف لرئيس وأعضاء المحكمة العمالية ورئيس مجلس التوفيق وكاتب الجلسات المكافآت التي يقرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير .

المادة ١٢٨ - تكون التسوية التي تم التوصل إليها نتيجة إجراءات التوفيق بمقتضى أحكام هذا القانون أو قرار المحكمة العمالية ملزماً للفتات التالية :-

أ - لأطراف النزاع العمالي .

ب - لخلفاء صاحب العمل بما في ذلك ورثته الذين التقت اليهم المؤسسة التي يتعلق بها النزاع .

ج - لجميع الأشخاص الذين كانوا يعملون في المؤسسة التي يتعلق بها النزاع في تاريخ حدوثه أو في قسم منها حسب مقتضى الحال ولجميع الأشخاص الذين يستخدمون فيما بعد في تلك المؤسسة أو في أي قسم منها إذا ورد في تقرير التسوية أو قرار المحكمة العمالية بما يقضي بذلك ولم يكون في هذا القانون أو اللائحة الصادرة بمقتضاه ما يحول دون ذلك .

المادة ١٢٩- أ - ينفذ قرار المحكمة العمالية اعتباراً من التاريخ الذي تعينه .

ب - يعمل بالتسوية التي تم التوصل إليها نتيجة إجراءات التوفيق اعتباراً من التاريخ الذي اتفق عليه أطراف النزاع العمالي وإذا لم يتم الاتفاق على ذلك فيعمل بالتسوية اعتباراً من تاريخ التوقيع على تقرير التسوية وتكون ملزمة لجميع أطرافها وبالشروط المنصوص عليها فيها .

المادة ١٣٠ - لا يجوز لأي صاحب عمل خلال النظر في النزاع العمالي لدى مندوب التوفيق أو مجلس التوفيق أو المحكمة العمالية القيام بأي من الأعمال التالية :

أ - تغيير شروط الاستخدام الشارعية المعمول .

ب - فصل أي عامل دون الحصول على إذن كتابي من مندوب التوفيق أو المجلس أو المحكمة العمالية حسب مقتضى الحال .

المادة ١٣١- أ - إذا خالف أي عامل شرطاً من شروط التسوية أو قرار المحكمة العمالية الملزم له بمقتضى هذا القانون فيعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئتي دينار للمرة الأولى وتضاعف في حالة التكرار ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدها الأدنى للأسباب التالية :

محكمة العمل

ب - إذا خالف صاحب العمل أي شرط من شروط التشوية أو قرار المحكمة العمالية المزمع له بمقتضى هذا القانون فيعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على أربعمائة دينار للمرة الأولى وتضاعف في حالة التكرار ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدها الأدنى للأسباب التقديرية الخفيفة .

المادة ١٣٢ - لا يجوز لأي عامل أن يضرب أو لأي صاحب عمل أن يعلق مؤسسته في أي من الحالات التالية : -

أ - إذا كان النزاع محالاً على مندوب التوفيق أو مجلس التوفيق أو المحكمة العمالية .

ب - خلال المدة التي تكون فيها أي تسوية نافذة للمفعول أو أي قرار معمول به وكان الاضطراب أو الإغلاق يخلل بالمسائل المشمولة بتلك التسوية أو ذلك القرار .

المادة ١٣٣ - أ - لا يجوز للعامل أن يضرب دون إعطاء إشعار لصاحب العمل قبل مدة لا تقل عن أربعة عشر يوماً من التاريخ المحدد للاضطراب وتضاعف هذه المدة إذا كان العمل متعلقاً بأحدى خدمات المصالح العامة .

ب - لا يجوز لصاحب العمل إغلاق مؤسسته دون أن يعطي إشعاراً للعامل بذلك قبل أربعة أيام إلا تقل عن أربعة عشر يوماً من التاريخ المحدد للإغلاق وتضاعف هذه المدة إذا كان العمل متعلقاً بأحدى خدمات المصالح العامة .

ج - تحدد الشروط والإجراءات والأخلاق للاضطراب والإغلاق بموجب نظام يصدر لهذه الغاية بتسبيب من لجنة تمثل الوزارة والأطراف المعنية .

المادة ١٣٤ - أ - إذا قام أي عامل لأعمال مخطورة بموجب هذا القانون فيعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً عن اليوم الأول وتحتسب ذنائبه عن كل يوم يستمر فيه الاضطراب بعد ذلك ويحرم من أجره عن الأيام التي يضرب فيها .

ب - إذا أقدم صاحب العمل على إغلاق مخطورة بموجب هذا القانون فيعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار عن اليوم الأول وخمسين ديناراً عن كل يوم يستمر فيه الإغلاق بعد ذلك ويلزم بدفع أجور العمال عن الأيام التي يستمر الإغلاق فيها .

المادة ١٣٥ - أ - تختص محكمة الصلح بالنظر في الدعاوى الناشئة عن نزاعات العمل الفردية باستثناء الدعاوى المتعلقة بالأجور التي تختص سلطة الأجور بالنظر فيها بمقتضى هذا القانون وذلك بصورة مستعجلة بحيث يتم الفصل في الدعوى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ورودها للمحكمة .

ب - يستأنف قرار المحكمة الذي يصدر بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة خلال عشرة أيام من تاريخ تلقيه إذا كان وجاهياً ومن تاريخ تبليغه إذا كان بمثابة الوجاهي ويرتب على المحكمة أن تفصل في الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إلى ديوانها .

ج - تعفى الدعاوى التي تقدم إلى محكمة الصلح من جميع الرسوم بما في ذلك رسوم تنفيذ القرارات الصادرة عنها .

المادة ١٣٦ - أ - لا تبسح أي دعوى بشأن أي مخالفة ارتكبت خلافاً لأحكام هذا القانون أو أي نظام أو تعليمات صادرة بمقتضاه ما لم ترفع الدعوى خلال شهر واحد من التاريخ الذي ارتكبت فيه .

ب - لا تبسح أي دعوى للمطالبة بأي حقوق يرتبها هذا القانون بما في ذلك أجور ساعات العمل الإضافية مهما كان مصدرها أو منشؤها بعد مرور سنتين على نشوء سبب المطالبة بذلك الحقوق والأجور .

المادة ١٣٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه لم تعين لها حقوة فيه يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار وبشرط في ذلك أن تقرر على المخالف العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات المعمول به إذا كانت العقوبة المقررة للمخالفة فيه أشد مما هو منصوص عليه في هذا القانون .

المادة ١٣٨ - تعتبر اتفاقيات العمل الموقعة مع منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية المصادق عليها من الحكومة المملكة الأردنية الهاشمية معمولاً بها .

المادة ١٣٩ - لمجلس الوزراء بناء على تسبيب من الوزير أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١٤٠ - يُلغى (القانون المعدل) رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ والتعديلات التي أدخلت عليه على أن تبقى الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه والتي لا تخالف أحكام هذا القانون .

المادة ١٤١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

أمين عام مجلس الأمة
حكيم خير

رئيس مجلس النواب
م . سعد هائل السرور

محكمة الصلح

جدول رقم (١)

قائمة بالأمراض الصناعية التي يترتب عليها تعويض

وصف المرض	وصف العملية
١ - مرض الجذرة الخبيثة (انثراكس) (Anthrax)	معالجة الصوف أو الشعر أو الجلود الخام وجميع الأعمال التي تستدعي الاتصال بالحيوانات المصابة بهذا المرض.
٢ - التسمم بالزرنيخ أو ملحقاته	معالجة الزرنيخ أو مستحضراته أو مركباته.
٣ - التسمم بالاسبست	معالجة أو تصنيع الاسبست أو المواد التي تحتوي عليه.
٤ - ١ - التسمم بالبنزين ومشتقاته (Benzene) ب - (التسمم بنافثول، التربين أو بارأ) أمينوالبينزين أو مشتقاتها (نراينترولين - اقترى وغيرهما أو ملحقاتها) Nitro Benzene Para amino benzene Tri - nitroline ethylene	معالجة البنزين أو أي من مشتقاته أو القيام بأية عملية من عمليات صنعها أو تنطوي على استعمالها. ومعالجة النترولين أو اميسر البنزين أو مشتقاتها أو القيام بأية عملية من عمليات صنعها أو تنطوي على استعمالها مع ملحقاتها.
٥ - التسمم بمركب الكربون البايسلفايد أو ملحقاته Carbon-bisulfide	أية عملية تنطوي على استعمال كربون البايسلفايد أو مستحضراته أو مركباته.
٦ - إصابة عيون عمال الزجاج بالماء الأزرق (Cataract)	أية عملية من عمليات الزجاج تنطوي على التعرض لوهيج الزجاج المذاب.
٧ - إصابة العيون بالماء الأزرق نتيجة للتعرض لأشعة المعدن المصهور أو الحمى لدرجة الاحمرار	أية عملية تنطوي عادة على التعرض للأشعة المنبعثة من المعدن المصهور أو الحمى لدرجة الاحمرار في أثناء صنع الحديد أو الفولاذ بما في ذلك إعادة تخميد الحديد أو الفولاذ ويزعم.
٨ - التفقر بالكروم أو ملحقاته	أية عملية تنطوي على استعمال حامض الكروميك أو البايكروميت أو الامونيوم (النشادر) أو البوتاسيوم أو الصوديوم أو مستحضراتها.

وصف المرض	وصف العملية
٩ - مرض الهواء المضغوط. (Caisson Disease) (Dakiosis)	أية عملية تجري في الهواء المضغوط.
١٠ - مرض التهاب الجلد الناشئ عن الفخار أو السوائل التي تستخدم في الصناعة. (Dermatosis)	أية عملية ينتج عنها غبار أو سوائل تسبب التهاب الجلد وتآكده.
١١ - ١ - السرطان الظهاري أو تقرح الجلد الناشئ عن الزفت أو الفخار أو الفطران أو الحجر أو الزيت المعدني أو البرافين أو أي منتج مركب من هذه المواد أو راسب من رواسبها. ب - تقرح قرنية العين الخارجي الناشئ عن الرفت أو الفخار أو القطران أو الحجر أو الزيت المعدني أو البرافين أو أي منتج مركب من هذه المواد أو راسب من رواسبها.	معالجة أو استعمال الزيت، أو الفخار أو القطران أو الحجر أو الزيت المعدني أو البرافين أو أي منتج مركب من هذه المواد أو راسب من رواسبها.
١٢ - التسمم بالفلورين	أية عملية تنطوي على استعمال الفلورين أو مستحضراته أو مركباته.
١٣ - مرض السفاوة (Glanders) (الرغام)	الغثابة بأي حيوان من فصيلة الخيل مصاب بمرض السفاوة ومعالجة جثة ذلك الحيوان.
١٤ - التسمم بالرصاص أو ملحقاته	معالجة الرصاص أو مستحضراته أو مركباته.
١٥ - التسمم بالزئبق	أية عملية تنطوي على استعمال الزئبق أو مستحضراته أو مركباته.
١٦ - التسمم بالمغنيز	معالجة المغنيز أو المواد التي تحتوي على المغنيز.
١٧ - التسمم بالسليور أو ملحقاته	أية عملية تنطوي على استعمال السليور أو مستحضراته أو مركباته.
١٨ - ثرب الرئة (سيليكوسز) (Silicosis)	أية عملية يستنشق فيها ثاني أكسيد السيليكا.

مجلس الأعيان

وصف المرض	وصف العملية
٢٩ - تشيخ عمال التفراخ	استعمال الآلات التفراخية.
٣٠ - التسمم بترايكلوريد اودايكلوريد اودايكلوريد الاثيلين او ملحقاتها Trichloride Ethylene (Trichlorethylene)	اية عملية تحري في سياق صنع التراكورين او الدايكلوريد اودايكلوريد الاثيلين ونظوي على استعمال اي منها.
٣١ - التسلخ بالانتيماز، ومضاعفاته	استعمال او تداول الانتيماز او مركباته
٣٢ - التسمم بالكبريت	استعمال او تداول الكبريت.
٣٣ - التأثير بالنيكل او ما يشابهه من مصاعف وفروح	تحضير او استعمال او تداول النيكل او مركباته.
٣٤ - التسمم بأول اكسيد الكربون	كل عمل يستدعي التعرض لأول اكسيد الكربون.
٣٥ - التسمم بحامض السيانيد	تحضير او استعمال او تداول حامض السيانيد او مركباته
٣٦ - التسمم بالكلور والبروم او مشتقاتهما	تحضير او استعمال او تداول الكلور او البروم او مركباتهما
٣٧ - الامراض والاعراض الباشنية من الراديوم او المواد ذات النشاط الاشعاعي او اشعة (x) اوكس	كل عمل يستدعي التعرض للراديوم واية مادة اخرى ذات نشاط اشعاعي او اشعة (x) اوكس
٣٨ - امراض الحميات المدية والوبائية.	العمل في المستشفيات المختصة لعلاج الحميات المدية والامراض الوبائية.
٣٩ - الاعراض والامراض الناجمة عن التعرض للغبار المصطب الجوي	كل عمل يستدعي التعرض للغبار المصطب او العمل تحت ضغط جوي مرتفع او التخلخل المصطب في المصطب الجوي او العمل تحت ضغط جوي منخفض لمدة طويلة
٤٠ - التسمم بالنيكل او ما يشابهه من مصاعف وفروح	استعمال او تداول النيكل او مركباته

وصف المرض	وصف العملية
٣٠ - التسمم بالبنترول او غازاته او مشتقاته ومضاعفاته.	كل عمل يستدعي تداول او استعمال البنترول او غازاته او مشتقاته وكذا اي عمل يستدعي التعرض لتلك المواد صلبة كانت او سائلة او غازية.
٣١ - امراض تغير الرئة ١ - تغير الرئة (Pneumoonoses)	اي عمل يستدعي التعرض لغبار حديث التولد لمادة السيليكا او المواد التي تحتوي على مادة السيليكا بنسبة تزيد عن ٥٪ كالعمل في المناجم او المناجر او تحت الاحجار او طحنها او في صناعة المسنات الحجرية او تجميع المعادن بالرمال او اية عمليات اخرى تستدعي نفس التعرض.
ب - تغير الرئة بالاسبستوس (Asbestosis)	اي عمل يستدعي التعرض لغبار الاسبستوس.
ج - تغير الرئة بفشار الطن. (Bessinosis)	اي عمل يستدعي التعرض لغبار الطن.

مجلس الأجهان

جدول رقم (٢)

قائمة بالاصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

الاصراف	النسبة	المئوية
عضو او جزء من العضو	يمين	شمال
(الاطراف العليا) اليد والساعد والعضد		
فقد سلامة الابهام	١٥	٨
فقد سلامة ونصف	١٥	١٢
فقد جميع السلاميات	٢٥	٢٠
فقد جميع سلاميات وعظمة مشط الابهام	٢٠	٢٤
فقد السبابة	١٥	١٢
فقد الوسطى	١٢	١٠
فقد البنصر	٩	٧
فقد الخنصر	٨	٦
فقد الابهام والسبابة	١٥	٢٢
فقد السبابة والوسطى	٢٢	١٨
فقد الوسطى والبنصر	١٨	١٥
فقد الخنصر والبنصر	٢٢	١٨
فقد الوسطى والخنصر	١٥	٢٠
فقد الابهام والبنصر والوسطى	١٥	٢٢
فقد البنصر والوسطى والسبابة	٣٥	٢٥
فقد الوسطى والبنصر والخنصر	٢٢	٢٧
فقد السبابة والخنصر والبنصر	١٥	٢٦
فقد الابهام والسبابة والخنصر	١٤	٢٦
فقد السبابة والوسطى والخنصر	١٥	٢٢
فقد الابهام والبنصر والخنصر	١٥	٢٢
فقد الابهام والسبابة والوسطى والبنصر	٥٥	١٥
فقد جميع الاصابع ما عدا الابهام	٥٥	١٥
فقد جميع الاصابع ما عدا السبابة	٥٥	١٥
فقد اصابع اليد جميعها	٦٠	٥٥
فقد اليد جميعها	٦٥	٦٠
انكسور حركي في الرسغ	١٥ - ٥	١٥ - ٥
انكسور تام في الرسغ	٢٥	١٨
نتر الساعد اسفل المرفق	٧٠	٦٠
نتر الساعد من المرفق	٧٥	٦٦
نتر نصف العضد	٧٥	٦٦
نتر الدراع من الكتف	٨٠	٧٥
نتر الذراعين	١٠٠	١٠٠
انكسور تام في الكتف	١٠ - ٢٠	٥٠ - ٤٠
انكسور غير تام في الكتف	٢٥ - ٢٠	٢٥ - ٢٠

الاصراف	النسبة	المئوية
عضو او جزء من العضو	يمين	شمال
تعود الخلع في الكتف	٢٠	٣٥
نقص في حركة الذراع لموازة الكتف	٢٥	١٥
نقص في حركة الذراع لدرجة ٢٠	١٥	٥
شلل العضلة الدالية	٢٠	٢٠
شلل العضلة ذات الرأسين	٢٠	٢٥
كسر غير ملتحم بالعضد	٥٠	٤٠
تيبس المرفق مع بسط بدرجة ١٨٠	٥٠	٤٠
تيبس بالمرفق في زاوية ١٥٠	٤٠	٢٥
تيبس بالمرفق في زاوية ٩٠	٢٠	٢٥
مفصل المرفق المفكوك	٥٠	٤٠
مرفق لا يتحرك الا بين درجتين ٩٠ و ١٠٠	٢٥	١٥
كسر غير ملتحم بالنزوة المرفقي	١٥	٥
كسر في الساعد مع اعاقة تامة في حركتي الكعب والبطح	٥٠	٤٠
كسر بالتحام معيب قليلا يعظم الزند عائق لمفصل الرسغ بمقدار الربع	١٢	١٠
كسر يعظم الزند والانتحام به عيب شديد واعاقة للرسغ للثلث	١٥	١٢
انكسور الرسغ مع بسط اليد والكعب كامل	٢٥	٢٠
(الاطراف السفلى) القدم والساق والفخذ		
فقد ابهام القدم	٨	٨
فقد الابهام والاصبعان التاليان	١٢	١٢
فقد جميع الاصابع ما عدا الابهام	١٢	١٢
فقد اصابع القدم جميعها	٢٠	٢٠
فقد سلامة واحدة من الابهام	٢	٢
فقد الاصبع الثاني والثالث او الرابع او الخامس	٢	٢
فقد القدم والاصابع والمشطيات	٣٠	٢٠
عملية ليبرانك	٢٥	٢٥
فقد القدم عملية شويار	٣٥	٣٥
فقد القدم من الثالث الاخير من الساق وعولج بعملية بئر	٥٠	٥٠
فقد الساق من مفصل الركبة	٦٥	٦٥
فقد الطرف السفلي حتى الثالث الاخير من الفخذ	٦٦ ٢/٢	٦٦ ٢/٢
فقد الطرف السفلي حتى اسفل المفصل الحرقلي	٧٥	٧٥
فقد الطرف السفلي من المفصل الحرقلي	٨٠	٨٠
تيبس المفصل الحرقلي في وضع مناسب	٥٠	٥٠
كسر عظم الفخذ مع كسر ٦ سم والمفاصل جديدة	٢٠	٢٠
كسر عظم الفخذ مع كسر ٤ سم	١٢	١٢
كسر عظم الفخذ مع كسر ٢ سم	٨	٨
انكسور الركبة لدرجة ١٠٠	٥٠	٥٠
انكسور الركبة تتحرك لدرجة ١٢٠ - ١٧٠	٢٥	٢٠
انكسور بالركبة تتحرك لدرجة ٩٠ - ١٨٠	١٥	١٥

مكتبة المجلس

النسبة المئوية		الاطراف
يمين	شمال	
٣٠	٣٠	كسر غير ملتحم بالرفضة مع ضعف شديد باللفظ
٢٠	٢٠	كسر غير ملتحم بالرفضة مع ضعف باللفظ
٢٥	٢٥	انتماء مفصلي وكبي تشويهي
٥٠	٥٠	كسر غير ملتحم في الساق
٢٠	٢٠	كسر مزدوج في الساق بشكل (x)
٢٠	٢٠	انكسار وسخ القدم في زاوية قائمة (احسن وضع)
١٠	٢٠	انكسار وسخ القدم في زاوية ١٠٠
٢٢ ١/٢	٢٢ ١/٢	انكسار في الكعب مع وضع القدم لاجل
٥٠	٥٠	القدم المفرطة نتيجة كسر النظام
١٥	١٥	تبيس ايهام القدم مع تعطيل حركة القدم
١٥	١٥	انكسار في اصابع القدم في وضع جيد
٥٠	٥٠	سك تام جنونالجم Genovalgum
٢٥	٢٥	دوالي مع تقرح

العضلات

٣٠	٣٠	١ - لقد جزء من العضلات سواء عضلة واحدة أو عدة عضلات
٢٠	٢٠	مصحوب بانقضاء متسع مع الجلد أو ما تحته من الأنسجة.
٢٠	٢٠	٢ - تمزق كامل أو جزئي لعضلة واحدة
٢٠	٢٠	٢ - تمزق كامل أو جزئي لوتر مصحوب بضمور العضلات
٢٠	٢٠	(أ) ضمور عضلات الفخذ كلها
٢٠	٢٠	(ب) ضمور عضلات الجزء الامامي للفخذ
١٠	١٠	(ج) ضمور الساق جميعها
١٠	١٠	(د) ضمور عضلات الجزء الامامي للساق
١٠	١٠	(هـ) ضمور عضلات الطرف السفلي

الاعصاب

٢٥	٣٠	شلل نتيجة إصابة اعصاب الاطراف
١٥	٢٠	شلل العصب الزندي (إصابة العصب في مستوى المرفق)
١٠	٥٠	شلل العصب الزندي (إصابة عند اليد)
١٠	٥٠	شلل العصب الكعبري (إصابة العصب أعلى الذراع للعضلة المثثة الرؤوس)
٦٥	٧٥	شلل الثلاثة اعصاب الوسطى والزندي والكعبري
٨	١٠	شلل اعصاب تحت اللوح
١٥	٢٠	شلل العصب الدائري
٥٥	٧٠	شلل تام باعصاب الطرف العلوي
٥٠	٥٠	شلل تام باعصاب الطرف السفلي
٣٠	٣٠	شلل العصب الوركي المايضي الوحشي

-٤٠-

النسبة المئوية		الاعصاب
يمين	شمال	
٢٠	٢٠	شلل العصب الوركي المايضي الاتسي
٦٠	٦٠	شلل العصب الوركي المايضي الوحشي مصحوب بالام
١٠	١٠	شلل العصب الوركي المايضي الوحشي والاتسي
٥٠	٥٠	شلل العصب الفخذي
٥٠	٥٠	التهاب العصب الوركي التام
٢٠	٢٠	شلل العصب الشظري

النسبة المئوية		الاعوية الدموية
يمين	شمال	
١٠	١٠	١ - الإصابة أو الرض اما ان تشفى بالتدخل الجراحي أو ينشأ عنها عامة تتوقف درجتها على درجة العجز الناشئ عنها.
١٠	١٠	٢ - انسداد الاعوية الدموية اصابي
١٠	١٠	انسداد الشرايين جراحي عدوي
١٠	١٠	(أ) ضمور طرف مع تبيس بالمفاصل
١٠	١٠	(ب) إصابة احد الاعصاب
١٠	١٠	(ج) عنفونا بالاطراف
١٠	١٠	انسداد الاوردة
١٠	١٠	(أ) اوزيما مزمنة
١٠	١٠	(ب) انسداد بالطرفين السفليين مع اوزيما مزمنة
١٠	١٠	تؤثر على المشي والوقوف

دوالي الساقين

ان وجود الدوالي لا ينشأ عنها عجز يمكن تقدير نسبته المئوية

٢٠	٢٠	مضاعفات الدوالي
٢٠	٢٠	يمكن شفاؤها بتدخل جراحي أو يتسبب عنها
٢٠	٢٠	فرجة متسعة
٢٠	٢٠	اوزيما متسعة

النسبة المئوية للعجز		الدماغ
يمين	شمال	
٢٠	٢٠	لقد شمر حرية الرأس
٢٠	٢٠	لقد عظمي يشمل الصفيحة الخارجية والداخلية اتساعه اصغر من
٢٠	٢٠	مساحة ٥ سم

-٤١-

مجلس الأحيان

النسبة المئوية للعجز

الدماغ

فقد عظمي ٢ سم	٨	/
فقد عظمي ٢ سم	٨	/١٠
فقد عظمي ٢ سم	١٠	/١٢
فقد عظمي ١ سم	١	/٢٠
فقد عظمي ١ سم	١	/٢٠
فقد عظمي ١ سم	١	/٢٠
فقد عظمي أكثر اتساعاً من مساحة ٥ سم ^٢ وشاحلاً صفيحتي العظام ٢٠	٢٠	/١٠
الداخلية والخارجية مع وجود نضجات المخ.		
إصابة الدماغ مصحوبة أو غير مصحوبة	٥	/٢٠
بكمية معظم الرأس مع صداع		
وبعض لحمة في الكلام وإعراض دماغية		
إصابة الدماغ مثل السابقة - ولكن مع بعض نقص	١٠٠	/
في القوى العقلية		
قد تصل إلى درجة الجنون العام		
نوبات صرعية متعددة	٤٠	/٨٠
نوبات صرعية قليلة أو نادرة	٢٠	/٢٠
شلل الطرفين العلويين		
شلل تام بالذراع الأيمن	٧٠	/
شلل تام بالذراع الأيسر	٦٠	/
شلل غير تام بالذراع الأيمن	٢٠	/٥٠
شلل غير تام بالذراع الأيسر	١٥	/٢٠
شلل الطرفين السفليين		
شلل الطرف السفلي مع القدرة على المشي	٢٠	/١٠
شلل نصلي عام مصحوب بتوتر العضلات	٧٠	/١٠٠
شلل نصلي غير تام أو غير مصحوب بتوتر العضلات	١٠	/٦٠
شلل نصلي إيمن غير تام	١٨	/٦٠
شلل نصلي إيسر غير تام	٨	/٤٠
المازيا واضحة	٦٠	/٨٠
المازيا مع شلل نصلي غير تام	١٠٠	/
المازيا بسيطة	١٠	/٢٠
نزيف مخي مصحوب بشلل نصلي غير قابل للشفاء	١٠٠	/
ارتجاج دماغي مع دوخة	٤٠	/٦٠
خراج بالغ مع صداع شديد وصرع	٢٠	/٦٠
رض بالدماغ مصحوب أو غير مصحوب بكسر	٢٠	/٦٠
بالجمجمة مع دوخة وطنين		
ومسنداء تغييرات في الوظائف العقلية.		
مرض عظمي حاد	١٠	/١٠٠
مرض عظمي مزمن	١٠	/٨٠
المرض العقلي الإصابي عقب الارتجاج الدماغي أو أصابه بالدمخ:		

تبع تغييرات في الوظائف العقلية

النسبة المئوية

١ - تستدعي علاج المصاب بمستشفى الأمراض العقلية	١٠٠	/
٢ - تستدعي علاجه أو مراقبته	٨٠	/
٣ - حالة ذات أعراض ماضوية أو عتامة	١٠	/
ارتعاشات انفعالية	١٠	/٢٠
ارتعاشات نتيجة ارتجاج المخ	٢٠	/٥٠
ميل العمق التشخيصي	٢٠	/١٠

العبدان

النسبة المئوية للعجز

ضعف في قوة إبصار العين لغلبة الثلث	صفر	/١٠
------------------------------------	-----	-----

- ١ - فقد الإبصار غير قابل للعلاج
- يدخل في هذا الباب انعدام أو ضمور مقلّة العينين - العتامات المتسبة عن اثر الالتئام شاملة
- أغلب القرنية - المسمور التام للعصب البصري - التلف الناشئ عن اثر الالتئام بالعصب الخلفي
- المشيمية الشبكية وانفصال الشبكية ٩٠
- ويعتبر من الناحية العملية فاقد الإبصار عندما لا يتعدى الإبصار المركزي نصف متر أي يمكن
- تمييز أصابع اليد على مسافة نصف متر ويكون ميدان النظر أقل من نصف متر أو متعدداً من الناحية
- الأخرى.
- ٢ - فقد إبصار إحدى العينين مع سلامة العين الأخرى
- يجب أن نميز حالات فقد الإبصار بدون تلف ظاهر وحالات التشويه (استئصال أو ضمور مقلّة
- العين وعنده متسمة)
- (أ) فقد الإبصار بدون تشويه ظاهر ٢٥
- (ب) استئصال مقلّة العين أو ضمورها مع تشويه ظاهر ٢٠
- لا يمنع من وضع عين صناعية
- (ج) استئصال مقلّة العين مع اثر التئام يمنع من وضع عين صناعية ١٠
- ٣ - الإبصار المركزي - نقص أو فقد ميدان النظر بالعينين.
- ١ - ضيق ميدان النظر إلى ٣٠ درجة:
- (أ) لعين واحدة صفر
- (ب) عيني ٢٠
- ٢ - ضيق ميدان النظر لأقل من ١٠ درجات:
- (أ) لعين واحدة ١٠
- (ب) لعينين ٧٠
- ٣ - إسكوتوما (Scotoma) مركّبة حسب اتساعها:
- (أ) عين واحدة ١٥
- (ب) عيني ٧٠

مكتبة الأحياء

النسبة المئوية	يمين	شمال	المريض
			١ - فقد التسليل المتماثلين (Hemihopia)
			في ميدان النظر: مع الاحتفاظ بقوة الابصار المركزية:
			(أ) فقد ميدان النظر الرأس:
٢٥	%		(ب) نصف الميدان المتماثل يمين ويسر بالعينين
١٠	%		(٢) فقد ميدان النظر الاثني
٤٠	%		(٣) فقد نصف ميدان النظر الصدغي
٤٠	%		(ب) فقد ميدان النظر الاثني علوي
٥٠	%		سفلي
١٠	%		للربع
٢٥	%		(ج) ازدواج البصر (Diplopia)
			اصابات اخرى بالعينين:
			١ - شلل للتكيف وشلل العضلة القابضة للقرنية
			(أ) الشلل الداخلي التكيفي للعين الواحدة
١٠	%		(ب) الشلل الداخلي التكيفي للعينين
٢٠	%		٢ - كثرة كثرة اصابع
			عندما تكون قوة ابصار العين أقل من السليمة
			مما يسبب عدم اندماج الصورتين يزداد
١٠	%		بحيث لا تتعدى درجة العامة ٢٥٪ يمثل العامة المتخلفة عن فقد ابصار العين الواحدة.
			مثلا - (أ) قوة ابصار - العين اليمنى السليمة ٦/٦
			وقوة ابصار العين اليسرى بعد العملية ٦/١٢ الى ٦/١٢
			١٠ + د ديوبتر تتكون العامة
			(ب) قوة ابصار العين اليسرى السليمة
١٠	%		وقوة ابصار العين اليسرى بعد العملية ٦/١٠
٢٥	%		او أقل فتكون العامة
			وان خلق العدسة او زريف داخل العين او انفصال الشبكية قابل
			للتعيرات والتطورات وذلك تقدر العامة حسب درجة الابصار
٢٠	%		فقد العدسة في عين واحدة
٢٠	%		فقد العدستين معا
			عظم الحجاج
			(أ) ثلث عظم الحجاج وبعض محتوياته (مقلة العين والجيوب حولها والحفرة
			الانفية) مصحوب بنشوء لا يمكن اصلاحه او وضع عين مستعاضة
			(ب) الاعصاب المحركة:
٥٠	%		شلل عضلة او اكثر نتج عن ازدواج البصر
٢٥	%		(ج) اعصاب الحساسية
			التهابات بالمراف الاعصاب مع خزل او نقص عضلات الوجه
١٥	%		مصحوبة بالم

النسبة المئوية	يمين	شمال	المريض
			(د) شلل العصب التوامي الثلاثي (العصب الخامس) ١٠ - ٢٠
			(هـ) تغيرات الارعية الدموية - انيورزم واورام ٢٠ - ٢٠
			نابضة بالحجاج الجفون
			١ - انحراف خافة الجفن (لداخل او الخارج) او الشفرة او الارالنتام الرديئة
			او التصاق الملتحمة الحفنية بملتحمة المقلة سواء كانت كلية او جزئية.
			حسب اتساعها.
١٠	%		٢ - عدم القدرة على غلق جفني العينين بسبب شلل العصب الوجهي
			(أ) عين واحدة حسب المضاعفات ١٠ - ٢٠
			(ب) عينين حسب المضاعفات ٢٠ - ٢٠
			المسالك الدمعية:
			زيادة التدبير
			ناسور دمعي مع اصابات متشعبة بالعظم من ناحية ٢٠ - ٢٠
			من ناحيتين ١٠ - ٢٠
			الانف
			التشويه
			كسر عظم الانف مع خيب الخياشيم
١٠	%		فقد الانف بدون خيب الخياشيم
٢٠	%		فقد اذنية الانف
٢٠	%		فقد جزئي بالانف بدون سيق الخياشيم
٢٠	%		فقد بالانف مصحوب بخيب الخياشيم
٢٠	%		خيب الانف بدون فقد
٢٥	%		١ - اذا لم يعالج الخيب تتراوح درجة العجز ما بين ٥ - ٢٥
			٢ - شلل تام بعصب الشم دون اصابات
			ظاهرة بأجل الحفرة الانفية
			الاذن
			الاذن الخارجية
			فقد او تشويه بصيوان الاذن بدون اصابة المجري السمي ٥ - ٥
			اذن واحدة ٥ - ٥
			اثنان ١٠ - ١٠
			فقد بصيوان الاذن مصحوب بخيب المجري السمي:
			يضاف لدرجة العجز المخوف عنها معاليه درجة العجز بسبب ضعف السمع او اتعاده
			الاذن الوسطى
			٧ صمم غير كامل: من ناحية واحدة ١٠ - ٢٥
			من ناحيتين ١٠ - ٢٥
			صمم كامل: من ناحية واحدة ٢٠ - ٢٠
			من ناحيتين ٢٠ - ٢٠

مكتبة المجلس

النسبة المئوية للعجز	الانثنان
٥٠٪ - ٣٠٪	صمم كامل من ناحية وغير كامل من الناحية الاخرى
٥٠٪ - ٢٠٪	التهاب عظمي نخاعي
٥٠٪ - ١٠٪	التهاب عظمي نخاعي فيحي بالصدغي مصحوب
٢٠٪ - ١٥٪	بناسير فاذا لم يشف بتداخل جراحي يراعى تقرير العاهة
٢٠٪ - ١٥٪	حسب درجة الانتهاب العظمي النخاعي
١٥٪ - ١٠٪	التهاب عظمي ذرني بالصدغي
١٥٪ - ١٠٪	الدوخة الشديدة المستمرة
١٥٪ - ١٠٪	صمم اذن واحدة
١٥٪ - ١٠٪	صمم اذن وحيدة
١٥٪ - ١٠٪	الاسنان
١٥٪ - ١٠٪	لقد لغاية ثلاثة اسنان
١٥٪ - ١٠٪	لقد نصف الاسنان مع امكان تركيب طقم صناعي
١٥٪ - ١٠٪	لقد نصف الاسنان مع عدم امكان تركيب طقم صناعي
١٥٪ - ١٠٪	لقد الاسنان جميعها مع امكان تركيب طقم صناعي
١٥٪ - ١٠٪	لقد الاسنان جميعها مع عدم امكان تركيب طقم صناعي
١٥٪ - ١٠٪	الوجه
١٥٪ - ١٠٪	تشوهات الوجه
١٥٪ - ١٠٪	اصابة الفك العلوي وتشوه الانف (حسب حالة الانسجة الرخوة)
١٥٪ - ١٠٪	اصابة الفك العلوي مع تشوه الوجه
١٥٪ - ١٠٪	اصابة الفك السفلي باكملة او عندها لا يبلى خلاف
١٥٪ - ١٠٪	الفرع الصاعد مع تشوه الوجه
١٥٪ - ١٠٪	الفك العلوي
١٥٪ - ١٠٪	المضغ غير ممكن
١٥٪ - ١٠٪	المضغ ممكن ولكنه محدود
١٥٪ - ١٠٪	لقد بسلف الحلق
١٥٪ - ١٠٪	لقد بسلف الحلق يتحسن بالعلاج الجراحي
١٥٪ - ١٠٪	لقد بسلف الحلق متصل بالحفرة الانفية مع تشوه بالوجه
١٥٪ - ١٠٪	لقد بسلف الحلق متصل بالحفرة الانفية يتحسن بالعلاج
١٥٪ - ١٠٪	لقد بسلف الحلق متصل بالحفرة الانفية وجيب الهواء الفكي
١٥٪ - ١٠٪	الفك السفلي
١٥٪ - ١٠٪	المضغ غير كاف او غير ممكن
١٥٪ - ١٠٪	المضغ ممكن نوعا
١٥٪ - ١٠٪	خلع بالمفصل الفكي الصدغي ولا يمكن رده
١٥٪ - ١٠٪	خلع بالمفصل الفكي الصدغي يتحسن بالعلاج

النسبة المئوية للعجز	الفك السفلي
٢٠٪ - ١٠٪	ضيق الفم بسبب انكوز الفكين
٢٠٪ - ١٠٪	ضيق الفم بسبب انكوز الفكين بحيث لا يتناول غير السوائل
١٠٪ - ١٠٪	اللسان
١٠٪ - ١٠٪	بتر اللسان حسب اتساعه والاتصالات وحالة الكلام
١٠٪ - ١٠٪	ناسور لعابي لم يتحسن بالعلاج الجراحي
١٠٪ - ١٠٪	العابود الفكري
١٠٪ - ١٠٪	انحراف الراس والحدع
١٠٪ - ١٠٪	سكوليوز او لردوز او كيبوز مع قيد الحركات
١٠٪ - ١٠٪	بروز او انخساف موصفي مصحوب بالام وقيد بالحركات
١٠٪ - ١٠٪	شلل الطرفين السفليين
١٠٪ - ١٠٪	شلل الطرفين السفليين غير كامل والمشي غير ممكن
١٠٪ - ١٠٪	شلل الطرفين السفليين غير كامل والمشي ممكن بمكان او عصا
١٠٪ - ١٠٪	التهاب عظمي مفصلي تشوهي
١٠٪ - ١٠٪	التهاب عظمي مفصلي تشوهي مع تيبس مفاصل
١٠٪ - ١٠٪	الفقرات وصعوبة التنفس
١٠٪ - ١٠٪	التهاب عظمي نخاعي بالفقرات مع سلامة النخاع الشوكي
١٠٪ - ١٠٪	مرض بوت غم مصحوب بخراج ذرني
١٠٪ - ١٠٪	مرض بوت مصحوب بخراج ذرني
١٠٪ - ١٠٪	تكهف الحبل الشوكي
١٠٪ - ١٠٪	ضمور العضلات المترد
١٠٪ - ١٠٪	تليف الجهاز العصبي المركزي المنشور
١٠٪ - ١٠٪	الحوض
١٠٪ - ١٠٪	الام مع صعوبة المشي والحركة
١٠٪ - ١٠٪	قصر الطرف السفلي وانحراف بمحوره
١٠٪ - ١٠٪	العنق
١٠٪ - ١٠٪	انتشاء العنق للامام نتيجة شد العضلات أو أثره التام ملتصقة
١٠٪ - ١٠٪	انتشاء العنق بحيث تصل الاذن لاعل عظم القفص
١٠٪ - ١٠٪	الحنجرة
١٠٪ - ١٠٪	ضيق الحنجرة
١٠٪ - ١٠٪	بحة الصوت
١٠٪ - ١٠٪	ضيق التنفس عذب المجهره
١٠٪ - ١٠٪	ضيق التنفس بدون اجراء المجهره

مكتبة المجلس

الحنجرة	النسبة المئوية للعجز
١٠٠ - قبل التداس يستدعي وضع أنبوبة حنجرة	٢١٠
١٠٠ - حكة بالصوت مصحوبة بصعيل لنفس	٢١١
١٠٠ - دون الحنجرة	٢١٢
١٠٠ - انعدام الصوت مع ثقل محدود بالارتداد الصوتية	٢١٣
١٠٠ - مصوبة اللع مع أو بدون انعدام الصوت	٢١٤
١٠٠ - قبل التداس والحنجرة مع ثقل حنجرة	٢١٥
الحلق	
١٠٠ - صيق الحلق السفل والبلعوم	٢١٦
١٠٠ - صيق الحلق بعين البلع	٢١٧
١٠٠ - صيق البلعوم	٢١٨
١٠٠ - ناسور البلعوم مصحوب بصيق غير قابل للشفاء بجراحة	٢١٩
١٠٠ - صيق أو انسداد الحلق العلوي	٢٢٠
١٠٠ - رج حلقى للموسى من التشنج سلف الحلق باليدار الحلقى	٢٢١
١٠٠ - رج حلقى مصحوب بصمم	٢٢٢
القصص الصدري	
١٠٠ - كسر عظم القص غير مصحوب باصابة خشوية	٢٢٣
١٠٠ - كسر صلب	٢٢٤
الرئتان	
١٠٠ - الدور الرئوي	٢٢٥
١٠٠ - رج رئوي نتيجة عدوى مهبية أو علق اصابة	٢٢٦
١٠٠ - الحالات البسيطة	٢٢٧
١٠٠ - الحالات المتوسطة	٢٢٨
١٠٠ - الحالات المتقدمة	٢٢٩
١٠٠ - التهاب الشعبى المزمن	٢٣٠
١٠٠ - التهاب شعبي حرس - مصاعف بالقرنما ولشال اللب وديور	٢٣١
١٠٠ - التهاب شعبي بسيط	٢٣٢
١٠٠ - ارتشاح باورى بسيط	٢٣٣
١٠٠ - انسكاب دموي باورى	٢٣٤
١٠٠ - انسكاب صديدي باورى	٢٣٥
١٠٠ - القلب والاورطي	٢٣٦
١٠٠ - التشنج بمشاء القلب أو اصابة بمسام القلب أو التهاب بمصلات القلب	٢٣٧
١٠٠ - والقلب متكاه	٢٣٨
١٠٠ - مع اعراض طاعمة	٢٣٩
١٠٠ - مع عدم تكافؤ القلب	٢٤٠
١٠٠ - ثائم القلب والكليتين نتيجة حدوث عدوى أو تسمم	٢٤١
١٠٠ - اسودم الاورطي	٢٤٢

البطن	النسبة المئوية للعجز
المعدة	
١٠٠ - قرحة مزمنة	٢٤٣
١٠٠ - قرحة مزمنة مصحوبة بصعيل البواب وتعدد المعدة ونجافة	٢٤٤
١٠٠ - قرحة مزمنة مع التشنجات مؤلمة	٢٤٥
١٠٠ - قرحة مزمنة مع ناسور معدى لم يشف بالعلاج الجراحي	٢٤٦
١٠٠ - قرحة مزمنة مع ناسور بالامعاء الدقاق لم	٢٤٧
١٠٠ - تشفى بالعلاج - ناسور شيق	٢٤٨
١٠٠ - قرحة مزمنة مع ناسور بالامعاء - ناسور متسع في البطن متفلس	٢٤٩
١٠٠ - قرحة مزمنة مع ناسور بالامعاء - ناسور في وضع مرتفع	٢٥٠
١٠٠ - ناسور بالامعاء الخلف لم يشفى بالعلاج الجراحي	٢٥١
١٠٠ - ١ - ناسور صيق/يسمح بخروج الغاز ويغض السوائل	٢٥٢
١٠٠ - ٢ - ناسور يسمح بخروج بعض مواد برازية والتبرؤ عادي	٢٥٣
١٠٠ - ٣ - شرح صناعي/ يخرج منه جميع محتويات	٢٥٤
١٠٠ - الامعاء والتبرؤ معدوم	٢٥٥
١٠٠ - ناسور شرقي حسب موضعه خارج أو داخل العضلة العا	٢٥٦
١٠٠ - مع عدم القدرة على حيز البراز أو احتباس	٢٥٧
١٠٠ - المواد البرازية نتيجة اصابة	٢٥٨
١٠٠ - العضلة العاصرة	٢٥٩
١٠٠ - مع عدم اصابة العضلة العاصرة أو ثقل الشرخ	٢٦٠
١٠٠ - مصحوب أو غير مصحوب بسلوط	٢٦١
١٠٠ - الشرخ	٢٦٢
١٠٠ - مع التهاب مجرى	٢٦٣
١٠٠ - مع دستناريا مؤلمة	٢٦٤
١٠٠ - مع التهاب بريثوني درني	٢٦٥
الطلق الاصطناعي	
١٠٠ - ١ - ثقل اربس	٢٦٦
١٠٠ - ٢ - ثقل فخذي	٢٦٧
١٠٠ - ٣ - ثقل مزودج	٢٦٨
١٠٠ - ٤ - ثقل سري	٢٦٩
جدار البطن	
١٠٠ - اثره التنام مصحوبة بثقل	٢٧٠
١٠٠ - اثره التنام مصحوبة بثقل محدود	٢٧١
١٠٠ - اثره التنام مصحوبة بثقل (بثقل جراحي)	٢٧٢
١٠٠ - ثقل أو ثقل (Eventation) بدون اثره التنام	٢٧٣
١٠٠ - ثقل جراحي (Incisional Hernia)	٢٧٤
١٠٠ -	٢٧٥

مكتبة المجلس

النسبة المئوية	جدار البطن
١٠٠ جراحي بطني مصحوب او غير مصحوب بشلل جزئي لمصلات البطن ٢٠ /	
الكبد	
١٠٠ - ٢٠ /	ناسور مراري او صديدي احاسي او عقب خراقة
الكلى	
١٠٠ - ٢٠ /	استئصال الكلى
المسلك البولية	
١٠٠ - ٢٠ /	التهاب ماحدي الكليتين
١٠٠ - ٢٠ /	التهاب ماحدي الكليتين مع التهاب بحوض الكلية
١٠٠ - ٢٠ /	التهاب كروي حوض عدوى او تسمم
١٠٠ - ٢٠ /	التهاب بحوض الكليتين
١٠٠ - ٢٠ /	استئصال الكلية
١٠٠ - ٢٠ /	استئصال الكلية مصحوب بفتل جراحي
١٠٠ - ٢٠ /	ناسور بطني بولي
١٠٠ - ٢٠ /	ناسور والحالب
١٠٠ - ٢٠ /	قبة مشرقة
١٠٠ - ٢٠ /	درن مثانة واحدة
١٠٠ - ٢٠ /	درن بالكليتين
١٠٠ - ٢٠ /	درن بالمثانة مع سلامة الكليتين
الانفاس	
١٠٠ - ٢٠ /	التنفس حاد المثلث بالارتفاق العاني بسبب كسر
١٠٠ - ٢٠ /	ناسور اسال منطقة العانة
١٠٠ - ٢٠ /	ناسور بولي
١٠٠ - ٢٠ /	ناسور مثاني معوي
١٠٠ - ٢٠ /	ناسور مثاني شرجي
١٠٠ - ٢٠ /	التهاب مثاني مزمن احاسي او نتيجة ادخال مجس متكرر او جرح
١٠٠ - ٢٠ /	والحقنة اسندعي تثبتت قسطره
١٠٠ - ٢٠ /	التهاب مثاني مع التهاب بحوض كلية واحدة
١٠٠ - ٢٠ /	التهاب مثاني مع التهاب بحوض كليتين
١٠٠ - ٢٠ /	احساس كلى بالبول نتيجة اصابة الشفاح الشوكي
١٠٠ - ٢٠ /	احساس جرحي بالبول
١٠٠ - ٢٠ /	احساس جرحي بالبول مصحوب بالتهاب كلية واحدة او كليتين
١٠٠ - ٢٠ /	عدم القدرة على حيز البول

النسبة المئوية	لثة مجرى البول
لثة مجرى البول الحلق	
١٠٠ - ٢٠ /	مضيق كامل بنحية ترقق لثة مجرى البول الخلفي
١٠٠ - ٢٠ /	مضيق بنحية ترقق جرحي
١٠٠ - ٢٠ /	مضيق يمكن توسيعه بعملية جراحية
١٠٠ - ٢٠ /	مضيق مصحوب بناسور متصل ما بين الشرج ولثة مجرى البول
١٠٠ - ٢٠ /	مضيق مصحوب بانعدام الفتحة العاصرة للشرج وعدم القدرة على حيز البول
لثة مجرى البول الامامي	
١٠٠ - ٢٠ /	مضيق احاسي يمكن توسيعه
١٠٠ - ٢٠ /	مضيق يصعب توسيعه
١٠٠ - ٢٠ /	ناسور بولي
١٠٠ - ٢٠ /	انعدام لثة مجرى البول الامامي مع فتحة بالمجان
١٠٠ - ٢٠ /	انعدام لثة مجرى البول الامامي مع فتحة ما بين الصرة والعانة
اعضاء الفللس	
١٠٠ - ٢٠ /	فقد اللصيب
١٠٠ - ٢٠ /	فقد اللصيب مع شق بفتحة مجرى البول
١٠٠ - ٢٠ /	انعدام جرحي بالجسم الاسفنجي
١٠٠ - ٢٠ /	اثر الثام باللصيب لا تمنع الانتصاب
١٠٠ - ٢٠ /	فقد ثمرة اللصيب
١٠٠ - ٢٠ /	فقد اللصيب مع لثة مجرى البول الامامي والسلي مع الشصين
١٠٠ - ٢٠ /	فقد احسية مع مظاهر نقص الهرمونات
١٠٠ - ٢٠ /	فقد احسية قبل البلوغ
١٠٠ - ٢٠ /	فقد احسية لغاية سن الاربعين
١٠٠ - ٢٠ /	فقد احسية في سن ١٠ - ٦٠ سنة
١٠٠ - ٢٠ /	فقد احسين للمراهق
١٠٠ - ٢٠ /	فقد احسين للبالغ
١٠٠ - ٢٠ /	فقد احسين بعد سن الستين
١٠٠ - ٢٠ /	قيلة مائية حسب الحجم والمضاعفات
١٠٠ - ٢٠ /	قيلة دموية احابية
١٠٠ - ٢٠ /	درن البربخ وخصية واحدة
١٠٠ - ٢٠ /	درن البربخ وخصيتين
١٠٠ - ٢٠ /	درن الذريع من ناحية او ناحيتين مع اصابة البروستاتا
١٠٠ - ٢٠ /	والحويصلة الموية
١٠٠ - ٢٠ /	فقد الرحم
١٠٠ - ٢٠ /	تغير في وضع الرحم
١٠٠ - ٢٠ /	سقوط الرحم او المهول حالة خفيفة

محضر الجلسة الأولى

النسبة المئوية

اثر الالتئام

العقد ملتصق بالحسم	١٠ - ٣٠	٢٥ - ٢٠
الك ١٠ درجات ال ١٥ درجة	٢٠ - ٣٠	٢٥ - ٢٠
الك من ١٥ درجة ال ٩٠ درجة	٢٠	٢٥
الك لغاية ٩٠ درجة ولكن مع عدم القدرة على رقع الذراع	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
اثر التئام المرفق ملتصق حركة البسط	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
لزائية ١٢٥ درجة	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
لزائية ٩٠ درجة	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
لزائية ١٥ درجة	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
لا قل من ١٥ درجة يكون الساعد في حالة ثني لزاوية حادة	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
اثر التئام حلقية الركبة ملتصق حركة البسط	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
من ١٢٥ ال ١٦٠ درجة	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
من ١٠ ال ١٢٥ درجة	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
من ٩ درجة ال ١٠	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
واثر التئام مراحة القدم محدثة انحراف حالته حسب الاتساع	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
اثر التئام مولا ومفرقة حسب الموضع والاتساع	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
التهاب نخاعي عظمي مؤمن	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
ماسور واحد او متعدد ومتكرر	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
التهاب عظمي درسي	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
التهاب عظمي مع ماسور حسب الموضع	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
الاورام	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
غدد درمية	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
١ - عدد درمية متكبدة محدثة مضطبا والاما بسيطة	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
٢ - عدد درمية متكبدة مصحوبة بنواسير	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
الاورام الحبيبية	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
تقدر العامة حسب العجز التالي من التداخل الجراحي العلاجي بسبب بثر	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
الاصابع او طرف او بحسب انتكاس الحالة عقب العملية	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
او عدم امسكها احواء العملية	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
الزهردي	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
الزهردي كمرض مهني	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠
مباري و عامة	١٠ - ٢٠	٢٥ - ٢٠

براعي عند تقدير النسب المئوية لدرجات العجز الناشئة عن الاصابات ان هذا التقدير يختلف باختلاف عدة عوامل وهي

- ١ - سن المصاب
- ٢ - المهنة او الحرفة
- ٣ - وجود حالة مرضية سابقة بالعصر المصاب
- ٤ - المعاهدات المصحوبة بتشويش يعجز لالفرار المصاب ان هذه النسبة تقاسمة على العامة دون التشويش

جدول رقم (٨)

رقم	الانصبة المستحقة في المعاش	المستحقون
١	الارامل (نصف) ١/٢ (نصف) ١/٢	ارملة او ارامل او زوج مستحق واكثر من ولد
٢	ارملة او ارامل او زوج مستحق وولد واحد والدين	ارملة او ارامل او زوج مستحق وولد واحد والدين
٣	ارملة او ارامل او زوج مستحق وولد واحد	ارملة او ارامل او زوج مستحق وولد واحد
٤	ارملة او ارامل او زوج مستحق	ارملة او ارامل او زوج مستحق
٥	ارملة او ارامل او زوج مستحق	ارملة او ارامل او زوج مستحق
٦	ارملة او ارامل او زوج مستحق	ارملة او ارامل او زوج مستحق
٧	ارملة او ارامل او زوج مستحق	ارملة او ارامل او زوج مستحق
٨	ارملة او ارامل او زوج مستحق	ارملة او ارامل او زوج مستحق
٩	ارملة او ارامل او زوج مستحق	ارملة او ارامل او زوج مستحق
١٠	ارملة او ارامل او زوج مستحق	ارملة او ارامل او زوج مستحق

ملاحظات:

- ١ - في حالة زواج او وفاة ارملة بعد استئصالها معاشا يؤول نصيبها الى اولاد صاحب المعاش الذي يتفادون بمعاشات وقت زواجها او وفاتها ويودع بينهم بالتساوي ويشترط الا يحاور مجموع المستحق لهم النسب الموضوعة بالحالة رقم (٦) ويضري هذا الحكم عن الروح المستحق في حالة وفاته
- ٢ - اذا قل ما ينتج للوالدين في حالة رقم (٤) عن السدس نتيجة وجود دخل يرد الباقي الى الارملة
- ٣ - بعد وفاة احد الوالدين في الحالة رقم (٤) يؤول نصيبه الى الارملة فاذا كانت قد توفيت او تزوجت
- ٤ - ان هذا النصيب الى الاولاد من الاجازة مجموع المستحق لهم النسب الموضوعة بالحالة رقم (٦)